في المصطلحيات

ـــــ من قضايا التّصنيف والانتماء ـــــ

يوسف مقران

أستاذ محاضِر

المدرسة العليا للأساتِذة- بوزريعة ــ الجزائر

ملخَّص:

إنّ تصنيف المصطلحيات لا مندوحة منه ولا يخلو مِن صعوبات. يفرض قضيّةَ التصنيف الموقِفُ الابستيمولوجي المؤصِّل والمؤهِّل والموجِّه. سيُخرجها من مصاف الاختصاصات التي لا تزال تبحث عن هويّاتها وسيعرف به مقامُها مزيداً مِن الوضوح على الرغم مِن كون ذلك التصنيف ــ كما سيُلاحظ بعد قراءة المقال الرّاهِن ــ لا يزال مثارَ خلافاتٍ ومحطّ نقاشات: بل سيهتمّ هذا المقال عينُه بهذه الأخيرة بوصفها تشكِّل فئة من الصعوبات التي تحول دون تيسُّر عمليّة التصنيف، إلى جانب المقترحات التي سندلي بها لرفع تحدي الصعوبات وبتوجيه تلك النقاشات الوجهة غير العقيمة من أجل حسم قضيّة الانتماء.

مقدمة

لقد تزوّدت المصطلحيات من جانبها، منذ نحو قرنٍ من الزمن، بغطاء قانونيٍّ خوّل لها الحفاظ على الشقّ الأوّل من موضوعها الخطير والجدير بها وهو المصطلحات (التسميات) بمختلف مرجعياتها وميادين تواجدها والآليات اللّغوية التي تتدخّل في تكوينها ـــــ وهي المعروفة والمنتشِرة لدى كلِّ لغة من لغات البشر، كما مكّنها ذلك مِن استرجاع الشقّ الثاني من الموضوع وهو المفاهيم؛ وذلك بمقدار ما كانت تترقّب خطوات تطوّر العلوم مستجيبةً حينئذٍ لدعوات النشر السريع والناجع للمعلومات التي يُسفِر عنها كلُّ بحثٍ يستند إلى معايير علميّة متعارف عليها عالميا. وقد حمل هذا الغطاء تلكم المصطلحيات إذن على أن تخوض ـــــ وفقَ هذا المبدأ وبوصفها علماً مرافِقاً للعلوم الأخرى ـــــ في موضوع المصطلحات على قدر اهتمامها بهذه العلوم، وبالتّالي بالمعلومات التي توفِّرها هذه الأخيرة: وهو ما أعطاها أيضاً إمكانيّة الاقتراب من الأشياء التي تبحث فيها تلك العلوم والدنو مِن المعارف التي تُغطّيها على مدى استمرارها في استكشاف العالم في كلِّ أبعاده المترامية. ولكن ومهما كثرت المشتركات التي أسّست لهذا العلم فثمّة اختلافات في تصنيفه كما تنوّعت الآراء حول انتمائه. فما هي يا ترى أهمّ الاتجاهات السائدة في هذا المضمار؟

1. الصُّعوباتُ الإبستيمولوجيَّة والحُلولُ التِّقَنيَّة

1.1 صعوباتُ تصنيف المصطلحيّات العامّة:

نتحدّث هنا عن المصطلحيّات عامّة، إذ هناك مصطلحيّات خاصّة وهي الّتي تتضمّن القواعد الخاصّة بالمصطلحات المتعلّقة بلغة بعينها مثل اللّغة العربيّة أو اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الألمانيّة مثلاً. وكذلك يُقصَد من جهة أخرى، بالمصطلحيّات الخاصّة تلك النّظريّات الخاصّة الّتي تصف المبادئ المتحكّمة في وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصّصة، كالكيمياء واللّسانيّات...الخ. وهذا التّمييز بين المصطلحيّات العامّة أو النّظريّة العامّة للمصطلحيّات من جهة، وبين المصطلحيّات الخاصّة من جانب آخر، يوازي التّمييز بين اللّسانيّات العامّة وبين اللّسانيّات الخاصّة بلُغةٍ ما.

لَيْس مِن اليُسر تَصنيفُ المُصطلحيَّات وهذا ببساطةٍ نَظرًا لِلعوامِل الآتية:

1. إنّ المصطلحيّات الّتي ارتبطَ وجودُها بلُغات الاختصاصات وبالتّواصل المتخصّصِ والمِهَنيِّ بالدّرجة الأولى، لا تقتصر وظائفُها على ميدانٍ محدّدٍ ومحصورٍ، بل تتنوّع بتنوّع هذا الأخير، وبعُمق رابطتِها بعديدٍ من الفروع المعرفيّة، لا سيّما اللّسانيّات الّتي يهمُّنا أمرُها في هذا المقام.

2. كما تتعيّن تلك الوظائفُ باختلاف المقامات والسّياقات التي يَتحقّق فيها العملُ المصطلحيُّ زمانيًّا ومكانيًّا، وبتعدّد وجهات النّظر التي يندُب تبنّيها، وكذلك بتشعّب مادّتها، سواء أَتَعلّق منها الأمرُ بالمسائل التي تعالجها أم بالأغراض التي تسعى إليها.

3. فهذا بالضّبط أوجد قائمةً طويلةً من المُقاربات والتّطبيقات ! فَصَعُب بالتّالي اليومَ تقديمُ رؤية مُوحَّدة ومُنمِّطة للمصطلحيّات، تلك الّتي عندما نراعي الظَّرف الحالي نجدُها تَفتقر إلى وضع قانونيٍّ وعلميٍّ خاصٍّ بها (Statut)، أو لِنَقُلْ: هي في حاجة ماسَّة إلى المَزيد من التَّعدُديّة في التَّناوُل المتداخِل أو ما يُدعى بطابع التّداخُليّة / تداخُل الاختصاصات فيما بينها (Interdisciplinarité).

4. لكي لا يحوَّل هذا الأخير إلى مغالطة فكرويَّة فَعلَينا أن نَتساءلَ أوَّلاً: أليس هذا تناقُضاً مُبهِمًا ومُفارقةً (Paradoxe) ؟ ثمّ إنَّ تلك الصُّعوبة نلمسُها في هذا الجانب ذاته: وهو عظم المادَّة المُصطلحيَّة المُشتَّتة المُعْوِزَة إلى التَّنظيم والضَّبط من جهة، وتَواجُد الدَّرس المُصطلحيّ في مُفترَق الطُّرُق تتنازعه أطرافٌ عدَّة يكاد يذوب في كلٍّ واحدٍ منها فَتذهب مادّته الثَّريّة تلك شذرًا مَذَرا، من جانبٍ آخر! بل يُنادى إلى المَزيد من المُشاركة في إعداد مَناهجه والتَّصدّي لِمَشروع التَّنظير في مَجاله. فَهل من حلٍّ تَوافُقيّ تُقدِّمه هذه الإطلالةُ على الاتِّجاهات الكاشفة عن أبعاد القضيَّة الخطيرة ؟

وقبل هذا نُقدِّم هذا المثال لكيْ يتأتّى تصوُّرُ جسامة المُعضِلة الّتي تنتظِر كلَّ عازمٍ على تَصنيف المُصطلحيّات:

يزعم عبد السلام المسدّي بعد خلْطٍ سنأتي إلى مُعالجته قائلاً:

« فَعلم المُصطلح ـــ على ما نُقدِّره ـــ يَنتسب سُلاليًّا إلى عُلوم التّأثيل[1]

فَالقاموسيّة فَالمَعجميّة[2]، ولكنَّه فرعٌ جَنينيٌّ عن علم الدّلالة وتَوْأمٌ لاحِقٌ لِلمُصطلحيّة بحيث يَقوم منها مَقام المُنظِّر الأصوليِّ الضّابط لقواعد النّشأة والصّيرورة »[3]. فنتساءل مُنذُ هذه الوهلة: أيْن عِلمُ المُصطلح داخِل هذه المواد العِلميّة كلِّها حيث انفرط عقْدُه؟

2.1 مُقترحاتٌ لِحلِّ الصُّعوبات:

بَعد تشخيص الصُّعوبات أعلاه نَعمد هنا إلى مَزيدٍ من توضيحِها مُقرِنين إيَّاها بما نَراه من حلولٍ، هي الآتيَّة:

1. إنَّه من جنس التّسرُّع أن يُؤمَل الحديثُ في هذا الظَّرف الّذي نحن فيه ــ مكانيّا (العالَم العَربيّ) وزمَنيًّا (2003) ــ عن مصطلحيّات ذات وحدة المادّة والموضوع، وهذا نظرًا للاعتبارات الّتي أشرنا إليها أعلاه، ولِما سنراه من تدخُّل لعدّة أطراف اختصاصيّة تتبنّى نظريّات تسعى بها إلى اقتسام ميدان المصطلحيّات مع غيرها. فَبالتّالي لا بُدَّ من مُراعاة الأوْلويَّات في البَحث المُصطلحيِّ الّذي يَتَّخذ من المُصطلحيَّات مَعينًا لَه (على ضَوء نَظريَّة مُصطلحيَّة مَا ومَنهج مُعيَّن): فَليْسَ أحسن ــ في اعتبارِنا ــ من التَّركيز في هذه الآونة على إعداد المَادَّة المُصطلحيَّة وتَعيين مَوضوعها (الوحدة المُصطلحيَّة) وإحاطته بما يُطاق من التَّدقيق، ومن تَكثيف الجُهود في سَبيل إقامة مَنهج يَستَمدُّ شَرعيَّته من نَظريَّات يَحلُّ أن تُزوَّج بها المُصطلحيَّاتُ. وهذا بتسخير أوجُه القَرابة بَينها وبَيْن غَيرها من الفروع العِلميَّة.

2. الأمرُ لا يَختلف كثيرًا عمّا تأمّل فيه ع. س. المسدّي فيما يَخصُّ اللّسانيّات عمومًا، وهو يَقول: « ومَعلومٌ أنّ اللّسانيّات لم تَكن أسبق المَعارف البشريّة إلى اتّخاذ الظّاهرة اللُّغويّة مَوضوعًا للبحث، فهي لا تستمدُّ شرعيّتَها المَعرفيّة من اكتشاف مادّة العلم ولكن تَستقيها من علّة أخرى [...] والحاصلُ في هذا المضمار أنّ ما تختصُّ به اللّسانيّاتُ في حدِّها لمَوضوعها الّذي هو الظّاهرةُ اللُّغويّةُ لا يَتكشّف إلاّ متى استصْفيْنا من تاريخ الفكر البشريّ مُقوّمات تَعريف الحَدَث اللُّغويّ كما استقرَّ عُرفُه عليه »[4].

3. نُنبّه إلى أنَّ إقْحام ملفّ المُصطلحيّات في سجلاّت كلّ العُلوم قد يُضيِّعها في غيَاهب الفُصول الّتي ستُطوى عليها باسم شعارات كَالتّوحيد المُصطلحيّ. بل إنّنا الآن في صدَد فَتح تلك الفُصول لنتصفَّحَها. فنُلاحظ أنَّ حالَها بات يشبه حالاً من أحوال اللّسانيّات الاجتماعيّة الّتي سبق لها وأن مرّت من مِثل هذا المَضيق المُوحش في مرحلة معيَّنة من تاريخ تطوُّرها. فهذا ج. ب. مارسليسي(J.B. Marcellesi) وزميلُه ب. غاردن (B. Gardin) يُذَكِّرَانَا سنة 1980 بموقف حرجٍ ظلّتْ فيه اللّسانيّات الاجتماعيّة تعاني من افتقارٍ إلى موضوع صارم التّحديد، إذ قليلاً ما اتّفق آنذاك المتخصّصون في مجال هذه الأخيرة حول موضوعها الحقيقيّ رغم مرور عقديْن على زمن وضع مصطلح(Sociolinguistique) وذلك بفرنسا عام 1962 وبعد الاتّفاق المزعوم على الاستبدال به مصطلح Sociologie du langage[5]. وذلك مع العلم أنّ هذا الأخير

كان هو السّائد لمدّة حوالَي ثُلُث قرنٍ[6]، ولا يزال يُستَعمَل حتّى في التّسعينيّات[7].

4. بل يُشكِّل تَصرُّف ج. أ. فيشْمَان (J. A. Fishman) إزاء المُصطلح اللاّئق لِلدّلالَة على الفرع العلمي الّذي يتناول تَجلّيات اللُّغة في المُجتمع، شَهادةً صريحة فيتردّد في مُؤلَّفه الّذي عنْونَه بـ : (Sociolinguistique) بَين هذا الأخير وبين مُصطلح (Sociologie du langage) إلى أن انتهى به المَطافُ إلى استِخدامِهما مَعًا على مَدى بَحثِه كلِّه[8]:

5. ممَّا يدُلُّ على صعوبة توحيد الرُّؤية في مجال هذا الفرع العلميّ ! كما أدّى الأمرُ ببعض العلماء المهتمّين بالخلفيّات المعرفيّة الخاصّة بشتّى العلوم إلى التّضييق من مجالها وإرجاع مُعظَم مادّتها إلى فروع علميّة أخرى، مثل: إمَّا علم الاجتماع أو علم النّفس باعتبار الأوّل امتدادًا للثّاني أو إلى علم الأجناس أو علم الإناسة، وبحجّة أنّ ما أخذ يُدعى آنذاك باللّسانيّات الاجتماعيّة، إنّما حقلُها لا ينبغي أن يُنظَرَ إليه إلاّ كقطاع ضُمَّت في حدوده مواضيع متباينة بعضها عن بعض بل تكاد لا تتعارفُ فيما بينها لكون كلّ واحد منها أجنبيّا بالنّسبة للآخرَ، فسرعانَ ما تتزعزعُ أركانُ الفرع اللّسانيّ الّذي يُعتقد أنّه تشكّل ـــ مثله مثل اللّسانيّات النّفسيّة الّتي أريدَ أن تُتَّبَعَ في مصطلحها ـــ أي فَيُعقَل بذلك أن تسترجعَ كلُّ ذات حملٍ حملَها الّذي تَكون قد وضعتْه، ويعود إليها حقُّ الملكيّة فتصطدم اللّسانيّات الاجتماعيّة بمثل هذا الواقع فتتحقّق بذلك روحُ الفكاهة الّتي وُضعَ فيها المصطلح نفسُه[9] ! إذ صيغ (Sociolinguistique) على شاكلة (Psycholinguistique) في البداية لمُجرَّد التّقليد[10].

6. علاوةً على هذا فإنَّه لا بُدَّ من مُلاحظاتٍ مُسبَقة من أجل إزالة اللَّبس في اعتمادنا المُقارنة بيْن اختصاصَين يَهتمُّ كلاهما بجوانب مُعيَّنة من اللُّغة، كلٌّ من زاويَته.

7. إنّ المثال الّذي علّلنا به تصرُّفَنا من شأنه أن يساعدنا في تفهُّم ما ينتظر عملنا من العقبات لهذا أطلنا في وصف دقائقه. لاسيَّما عندما نقرأ لبعض المُهتمِّين بقضايا المُصطلح في العالم العربيِّ من أمثال عبد السَّلام المَسدِّي الّذي يُقرِّر ما تَخوَّفنا عليه من مَآل المُصطلحيَّات، إذ يقول:

8. « [...] وليس من مَسلك يَتوسَّل به الإنسانُ إلى مَنطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيَّة حتَّى لَكأنَّها تقوم من كلِّ علم مَقامَ جِهازٍ من الدَّوال ليست مدلولاته إلاّ محاورَ العلم ذاته ومضامينَ قَدرٍ من يقين المعارف وحقيق الأقوال »[11].

9. فَلاَ نكادُ نَفهم من قول صاحبنا السَّابق ـــ مَع ما يُلاحَظُ فيه من التَّحَفُّظ الّذي أدَّتهُ عبارةُ (حتَّى لَكأنَّها) ـــ إلاَّ أنَّه يجعل من المصطلح كلَّ شيء! فهذا من شأنه أن يُشْكِلَ الأمرَ، ممَّا قد يُؤَدِّي إلى إعدام العِلم المَنشود (المُصطلحيَّات) بمّا أنَّ الأداةَ سَتَتحوَّل إلى العِلم في حدِّ ذاته ! فهنا نَقع مرَّةً أخرى في ضبابيَّة علم العُلوم ولن تعدو المصطلحيَّات إلاّ أن تكونَ إبستمولوجيَّة ثانية للعلوم فيُصبح من الصَّعب الالتقاء بالعلم الصَّحيح الّذي سيتَّخذ من المصطلح موضوعا له.

10. علمًا أنَّ هذا العلم في حَاجة إلى التَّأصيل على غِرار التَّرجميَّات الّتي اعْتصمَت باللِّسانيَّات إبَّانَ بَحثِها عن خَلفيَّة مَعرفيَّة تَعصُمها من التَّشرُّد والضَّياع[12]. ونَعلم أنَّ هذا أفادها أشْياء كثيرة في بدايات التماسها للإطار العلميّ: إذ أخذت تَتحقَّق في رِحاب اللِّسانيَّات ـــ على الأقلّ ـــ من جدْوى ما يَحدث على مُستوى التَّطبيق. وهذا على الرّغم من اضطِرارِها فيما بَعد ـــ تَساهُلاً في طرائق التَّرجمة الّتي يَنصح فيها المُستَوحون من اللِّسانيَّات أو تَأفُّفًا من الصَّرامة المُلقاة حول عُنق المُترجمين ـــ إلى التَّرحيب بإسهامات فُروع علميَّة أخرى تحت غِطاء الإبداعيَّة اللُّغويَّة والنِّداء بإعادة الشَّأن لمآثر المَوهبة النّاشئة عن مُراعاة حيويَّة الرِّسالة والكلام[13]. ونَجد نَفس الرَّغبة في التَّأصيل اللِّسانيّ قائمةً لدى المُمهِّدين الطَّريق لتحليل الخِطاب كَمَادَّة مُستقلَّة[14]. وهذا لكَيْ لا يَكونَ تحليل الخِطاب المُقابل للتَّحليل اللِّسانيّ مُجرَّدَ اجترارٍ للثُّنائيَّة التّقابُليَّة: (اللُّغة/الكلام) الّتي نصَّ عليها ف. دي سوسير في سبيل تَحديد مَوضوع اللِّسانيَّات وأوصى بها اللِّسانيَّات الّتي أوكِلَ إليها جانبُه النَّظريّ.

11. فهكذا أمسى بمقدورنا، في الخطوة الأولى، تعيين ثلاث زوايا مؤدّية إلى عددٍ مماثل من طرق تصوّر الدّراسة والتّطبيق في مجال المصطلحيّات. وتعتبر الزّوايا الثّلاث أهمّ الاتّجاهات التي تتنازع هذه الأخيرة، لكن من غير أن تقصي إحداها الأخرى. بل سيلاحظ القارئ أنّ بين الاتّجاه الأوّل والاتّجاه الثّالث علاقاتٍ توحي بأنّه يمكن دمج أحدهما في الآخر.

12. بيد أنّنا سنفصل بين هذه الاتّجاهات لغرض منهجيّ وعلميّ بحت. أمّا التّطبيق فله منطقه الخاصّ به، وهو الذي يرضى بالتّداخل بين المعارف والتّقاطع بين مجالاتها. ثمّ انّ الاتّجاه الثّالث نجده يستعين بالتّنظير بشدّة لا نُلفيها في الأوّل لهذا عمدنا إلى تأخيره، ولكي ندخل به وبالاتّجاه الثّانيّ نحو نظريّة ماريا تريزا كابري (M.-T. Cabré). لهذا ننبّه مسبقا إلى أنّ الاتّجاهات الآتية تتضافر أكثر فأكثر مشكّلة الرّصيد النّظريّ للمصطلحيّات. بينما يرى روبير ديبيك أنّ البحث المصطلحيّ بجانبيْه النّظريّ والتّطبيقيّ قد فتح الباب لمواقف متنوّعة، وتعارض اثنان منهما تعارضا تامّا، فدافع أحدهما عن طابع استقلاليّته باعتباره يتبنّى نظريّة خاصّة به فيصلح بذلك تسميته بعلم المصطلحات (المصطلحيّات)، والثّاني يرى أنّ البحث المصطلحيّ ما هو إلاّ ممارسة تقتبس من اختصاصات أخرى أسسها النّظريّة. وأبرز أتباع الموقف الثّاني هو ج. ك. ساجر Juan Carlos Sager 15.

ومع هذه الصُّعوبات، فَلْنحاولْ ــ على الأقلّ ــ بسطَ مجموعة من الفرضيّات القاعديّة الشّاملة لمختلف المقاربات الّتي يمكن الزّعم بأنّها موجودة (لأنَّ الأمرَ لا يتجاوز قراءةً تحليليَّةَ للأعمال الّتي وردت فيها تلك المُقاربات).

2. تصيف المصطلحيّات

فالاتّجاهات الثّلاثة المُشار إليها أعلاه هي:

1. اتّجاه يجعل المصطلحيّات همزة وصل بين عدّة اختصاصات بما فيها اللّسانيّات.

2. اتّجاه يحصر المصطلحيّات في اللّسانيّات كفرع من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة.

3. اتّجاه يرى أنّ المصطلحيّات اختصاص قائم بذاته، وحسبه أن يراعي جذوره الرّاسية في ميدان اللّسانيّات من جهة، والممتدّة إلى أفرع علميّة أخرى.

لقد تجاوزنا هنا النّقاشات التي دارت حول أهليّة المصطلحيّات بأن تنتسب إلى كلّ من علم الدّلالة أو علم متن اللّغة أو صناعة المعاجم، وأحقيّة كل من هذه الفروع اللّسانيّة بها. وهو جدال خاض فيه الباحثون في المصطلح، أوّلاً، من زاوية العلاقات الرّابطة بين البحث المصطلحيّ وبيْن أحدها أو اثنين منها أو أنّ الثّلاثة تقتسمه: فبالتّالي لن يبقى منه سوى طابعه التّطبيقيّ، ولا بدّ أنّه سيسعى جهده إلى اقتراض الأسس النّظريّة من هذه الأفرع أيضا. وقد حدث هذا بالفعل، كما سوف نشير إليه.

أمّا نحن فقد اكتفينا في بحثنا هذا بما تقدّمت إليه تلك المناقشات، إذ أصبح من المحسوم فيه أمر التّأثّر والتّأثير الذي يحدث بين تلك الأفرع والمصطلحيّات، وسنتناوله في ضوء إبراز نظريّة المصطلحات باعتباره أحد مكاسب هذه الأخيرة عندما كانت تظلّها تلك. ثمّ إنّه استجدّ نوع آخر من الاختلافات وهو الذي نفضّل الوقوف عنده في هذا الفصل.

1.2. الاتّجاه الأوّل: المصطلحيّات همزة وصل ما بين عدّة اختصاصات:

1.1.2. ممثّلو الاتّجاه الأوّل الغربيّون:

1. خوان كارلوس ساجر[16] J.C. Sager:

يلخّص الاتّجاهَ الأوّل موقفُ ج. ك. ساجر (J. C. Sager) الرّافض تسليم المصطلحيّات مقام الاختصاص المستقلّ. لكن لم ينكر مكانة النّظريّة المصطلحيّة، التي ما انفكّت تستند إليها في تطبيقاتها[17]. وبنى رأيه على أساسٍ اعتبر فيه الظّروف التي تنامى فيها البحثُ المصطلحيّ، وتلك التي صار يؤدّي في ظلّها وظائف متميّزة[18].

فبحكم اهتمامات المصطلحيّات المنصبّة أساسًا على جمع ووصف ومعالجة وتقديم مصطلحاتٍ تابعةٍ لحقول متخصّصة معيّنة، داخل لغة ما أو لغات محدّدة، أمست وجهتها واضحة: ما هي إلاّ سدّ الحاجات الاجتماعيّة المرتبطة إمّا بتواصل الأخصّائيّين والمهنيّين، وذلك باللّجوء إلى التّرجمة أو بدونها وعندما يتعلّق الأمر بالمصطلحيّات الابتدائيّة قصد إيجاد المُقابلات الملائمة لَها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترامٍ صارمٍ للمقاييس اللُّغويّة المتعارَف عليها وبالخضوع لِمعايير التّقييس والتّنميط المعمول بها وطنيًّا ودوليًّا، ومِن أجل تَحقيق التَّوحيد المفهوميّ والمُصطلحيّ[19]، وإمّا بِمسار التّوحيد المصطلحيّ للّغةٍ ما وذلك من أجل ترسيخ المفاهيم فيها، فيكون التّوحيدُ بهذا أحد العوامل المؤديّة إلى علميّتها.

فهذا المنظور[20] وظيفيّ تداوليّ يُعامَل كصدى للتّحوّلات التي أخذت تمسّ في الصّميم، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، كثيرًا من الفروع العلميّة، وهي موضوعةٌ في قلْب الحياة الاجتماعيّة للأفراد، فأضحى المصطلحيّون إثرَها في منأى عن الانشغالات الأصوليّة المعرفيّة الخالصة، و لم يَعُد همُّهم تحقيق الشّكل الصّحيح للمصطلح بإخضاعه لقواعد الصّياغة الصّارمة، بل أصبح نشاطُهم أكثر عمليّا (براغماتيّا)، ومُتمحورًا حول إعداد سياسات لغويّة ودراسة حيثيّات تطبيقاتها والمساهمة بها مثلاً في حلّ مشاكل الصّراع القائم في بلدانٍ تسود فيها الازدواجيّة اللّغويّة. فالعمل في مثل هذا المناخ لا يتكيّف معه سوى الأخصّائيّ القادر على التّوصيل بين مختلف الاختصاصات. فمن هذا الباب عمد البعضُ إلى اقتراح منهجٍ جديدٍ نسبيًّا في ميدان العمل المصطلحيّ يقوم على الشّراكة والتّعاون بين الأخصّائيّ في فرعٍ من الفروع العلميّة من جهة، والمصطلحيّ من جهة أخرى، مع العلم بأنّ لهذا الأخير مهامًا أخرى لابدّ أن يكون قد ارتبط بها، إذ يتمّ بواسطة هذا اللّون من التّعامل تبادلُ المشورة بين الطّرفين.

2. ج. روندو G. Rondeau:

كما يرى ج. روندو (G. Rondeau) بالاشتراك مع زميله ساجر أنّ الخمس عشرة سنة الّتي تقدّمت على عام 1986 قد شُهِد خلالها إجماعٌ حولَ عددٍ معيّنٍ من مبادئ موجّهة من شأنها أن تسيِّرَ العملَ المصطلحيّ. وذلك على الرّغم من الاختلافات الّتي عرفتها الايديولوجيات. لكن هذا لم يكن ليمنع كلَّ بلدٍ مِن أن يُخضِعَ أهدافَ وطرائقَ العملِ المصطلحيِّ

لعددٍ غفيرٍ من العَوامل حيث يُمكن تعداد الحالات السيّاسيّة، والاجتماعيّة الاقتصاديّة، واللّغويّة الّتي قد تحكم تلك الأهداف والطّرائق. فهذا البعدُ نفسُه ساهم في تعطيل رقيّ المصطلحيّات نحوَ مقام العلم.

3. ج. ك. كوربيي J. C. Corbeil:

وقد دافع ج. ك. كوربيي (J. C. Corbeil) أيضًا في بدايات انشغالاته المصطلحيّة عن هذه الوجهة، وفسّرها بما أدلى به من دلوه قائلا:

« إنّ المصطلحيّات هي ــ أوّلا وقبل كلّ شيء ــ همُّ مختلفِ فِرق الأخصّائيّين، ولابدّ أن تقع مسؤوليّاتها على كواهلهم. أمّا عمل المصطلحيّ فهو إسداء خدماتٍ لهم، وذلك بما أوتي من المعرفة المصطلحيّة، وبفضل تحكّمه في طرائق البحث المصطلحيّ: فليست إذن مهمّته في هذا الوسط التّعاونيّ إلاّ مجرّد مساعدة تقنية بطابعها التّوجيهيّ، فرضتها روحُ العصر الذي يَسِيرُ أبَدًا نَحو التنوّع، ويتقدّم بتشعّب العلوم »[21].

غير أنّه، وعلى الرّغم من التّحفّظ الّذي أبداه هؤلاء الباحثون بخصوص استقلاليّة المصطلحيّات، فإنّ اشتغالَهم في ميدان اللّغات المتخصّصة قد أثرى الرّصيدَ النّظريّ للعمل المصطلحيّ. نستقي هذه الآراء مُحَوْصِلين مِمّا تعمّق فيه الأوّلُ على الخُصوص:

2.1.2 وُجهات نَظر مُؤَطِّرة:

1. وهي الدّاعية إلى أن يكون تدخُّل المصطلحيّ في مشكلات التّسميات الّتي تعترض الاختصاصيِّين في مَيادين العُلوم والتّقنيات، مَحصورًا في تزويدهم بطرائق العمل وشيءٍ من مَعارفه، وهو-عملٌ يُمكن النّظرُ إليه على أنّه مساعدة تقنية أو خدمة22 فرضتها سمةُ هذا العصر المُتغيِّر وبسرعةٍ فائقةٍ وهي التّخصُّص المُرهف وفي أدقِّ الأُمور، فَهم المُتحكِّمون الرَّئيسيُّون في رأس القضية (المفهوم والنّظرية) (الصّورة الذِّهنية) والعارِفون بطبيعة المواد الّتي يخلُدون إلى تشكيلها أو صُنعها وتَحويلها إلى أشياء ملموسة أو مخططاتٍ تصويريةٍ مجرَّدة.

2. فالمصطلحيّات إذن هي ـــ أوّلاً وقبل كلِّ شيءٍ ـــ من صلاحيّات، ومسؤوليّة ومهمّة مختلف حلقات الاختصاصيِّين. أمّا المصطلحي فهو ذلك الذي يُراعِي من جانبٍ آخر ما ظلّ عليه الإنسانُ من حبٍّ للمعرِفة فَجعَل منه يحاول قدرَ الإمكان أن يكون متعدِّد الاختصاصات والحصول على أكثر قدرٍ مُمكنٍ من المعرفة والزّاد الّذي يحتاج إليه الاختصاصيُّ في ظرفٍ مُعيّنٍ من عمله لا يتعدى ساعة حاجته إلى تسميّة معينة. فالجُهود والوقت الذي قد يكلفان هذا الاختصاصيُّ أثناء تلك العملية (اتصاله بالمصطلحيّ)، وما قد يفقده ويخسره من الامتيازات... الخ، فكلّ هذا في اعتقاده لا يعوِّض له ما يتحراه من الدِّقة والتّطابق عندَ التماسِ العون من المصطلحيِّين، فكلفة وضع التّسمية بمفرده أيسر عنده بكثير.

3. أمّا مِكيال هؤلاء الاختصاصيِّين أمامَ ما قد يفقده المصطلحُ مِن النّجاعة العلميّة وما يسوق إليه مِن إمكانيّة تشويه مفاهيمهم حينما يتدخّل المُصطلحيُّ بِشكلٍ واسِعٍ، فهو حُكمٌ قسْريٌّ لا ريبَ في ذلك. لِهذا نقول لهؤلاء أنّ المِكيال الذي قِستم به الأمور زائفٌ، وعذرُكم أتى نسبيًّا، إذ من شأنِه أنْ يضيع العلم و تُعطّل التّقنية بِضياع المُصطلح.

4. فمثل هذا الموقف وغيرُه هو الذي صَرَفَ اهتمام كثيرٍ مِن البلدان المتقدِّمة بالخصوص إلى تأسيس المؤسسات والمنظّمات، فهيئات متخصّصة يتمّ فيها وضعُ المصطلح و تحليله وتدارسه وتتكفّل هيئات أخرى بِنشره وبِنفس الدّرجة من العناية تقوم مؤسساتٌ أخرى بتنسيقه، وتسهر الأخرى على حفظه وتخزينه. فالتّمكّن لِلمصطلح بِهذا الشّكل هو الكفيلُ بِحلِّ المُشكِلة المَطروحة. لِهذا أقيمت حصصٌ تدريسية وتكوينيّة للمصطلحيِّين.

2.2 الاتّجاه الثّاني: اتّجاه يحصر المصطلحيّات في اللّسانيّات كفرعٍ من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة:

1.2.2 منبعه وممثّلوه الأساسيّون عند الغربيّين:

تتفرّع حقيقةُ هذا الاتّجاه من الاتّجاه السّابق حيث ألفينا المصطلحيّات تفتقر إلى وضعٍ قانونيٍّ خاصٍّ بِها مع أنّها تؤدّي خدماتٍ معتبَرةً ومشهودًا بفَضْلها في إطار المهام الّتي أُسندت إليها، ناهيك عن تأثيراتِها الإيجابيّة على اللُّغة.

وخلاصة ما فهمناه من الاتّجاه الأوّل أنّ المصطلحيّات لم تكن لحدّ الآن حكرًا على جهة معيّنة. أمّا إذا نظرنا إلى موضوعها الحقيقيّ والدّقيق نظرة المصطلحيّ من أمثال ر. غوفان (R. Goffin)، الذي لا يُهمل أبعاد التّقييس المصطلحيّ، فطليعة ما يسترعي انتباهنا هو ـــ لا ريب ـــ حرصُه على تبيان الطّابع اللّغويّ للمصطلحات، وطبيعة العلاقات التي تربط هذا الطّابع خصوصًا مع أبعادٍ أخرى داخل النّظام الذي يتحكّم في المصطلحات ويسيِّرها باعتبارها تابعة للغة ما. وهذا ما وجّه اهتمامات ب. لُورَاه (P. Lerat) بَينَما هو يَشتَغِل في اللُّغات المُتخصِّصة. وقد قال بهذا المذهب روبير ديبيك في الطّبعة الثّالثة المُنقّحة لموجزه في المُصطلحيّات الّذي اقتبستْ منه م. ت. كابري الرّأي الآتي:

« لا نزعم أنّ مفهوم المُصطلحيّات قد كان مدار إجماع. لا يتّفق المنظرون والمُمارسون فيما بيْنهم كثيرًا حولَ طابعها النّوعيّ. تُفسَّر هذه الاختلافات بارتباط المُصطلحيّات بموادٍ علميّة سابقة عليها، هي على الخُصوص علم الدّلالة والمعجميّة والقاموسيّة. فلا تُمثِّل المُصطلحيّات بالنّسبة للبعض إلاّ إشعاعًا خاصًّا تستضيء به هذه المَواد المُوغلة في القِدم [...]

فالمُصطلحيّات هي مادّة مُتفرِّعة عن اللّسانيّات الّتي تشتمل على نوعٍ مُعيّنٍ من الإطار النّظريّ الّذي من شأنه أن يُوجِّه التّطبيق، ومَجموعة من المناهج الّتي تضمن شرعيّة المَنتوج الّذي تضعه »[23].

فَلْنستَعرِضْ أفكارَ ب. لُورَاه ـــ باعتباره مُتخصِّصًا في لُغات الاختصاصات وتصنيفها من زاوية لسانيّة ـــ هو وزميله ر. غوفان في ما يأتي:

1. بيار لُورَاه Pierre Lerat:

يُعدُّ من بَين الأَوائل الّذين نادوا بفتْح أبواب اللِّسانيَّات في وجه اللُّغات المُتخصِّصة على غِرار ما حدث من احتِضان الأُولى لكلٍّ من التَّعليميَّة وتَحليل الخِطاب...الخ، وذلك في رِحاب اللِّسانيَّات التَّطبيقيَّة. بَل يَقول بالحرف الواحد: « لا يُمكن استِمدادُ الأُسسَ النَّظريَّة لمُقاربَة لسانيَّة خاصَّة باللُّغات المُتخصِّصة إلاَّ من اللَّسانيَّات العامَّة.»[24]، وإذا اقتَضت الضَّرورةُ الحديثَ عن نَظريَّة اللُّغات المُتخصِّصة « فَلا يُمكن تَأسيسُها إلاَّ على نَظريَّة عامَّة تَتعلَّق باللُّغات »[25]، لأَنَّ اللُّغة المُتخصِّصة « يُمكن تَعريفُها بأنَّها استِعمالٌ للُغة طبيعيَّة من أجل وَصْف تقَنيًّا مَعارفَ مُتخصِّصة»[26]. وهذا تَعليلاً لِما ذهبَ إليه من تَصنيف الاهتمامات الّتي تَدور حولَ اللُّغات المُتخصِّصة في حقل اللسانيات التَّطبيقيَّة[27]. لكنَّه، مع هذا، يُحذِّر من غُرور ما يَحمله هذا التَّصنيف في بُذوره من أخطار قد تَنجُم عن طبيعة الأَسباب التَّلفيقيَّة الّتي قد تَدفع إلى اعتبار اللَّسانيَّات التَّطبيقيَّة مُؤسَّسة شَرعيَّة للُغات الاختصاصات، وهي الّتي يُمكن نَعتَها بالتَّبعيَّة المُزدوجة: المُتمثِّلة، من جهة، في حاجة العِلم المَعنيّ بها إلى مُجرَّد هيكلٍ يَتحصَّن به، ومن جهةٍ أُخرى، فيما يَشيع في سوق الأَفكار القائم على الحاجة إلى التَّثمين والإشهار، والتَّعطُّش إلى الجديد فَحسْب[28].

وقد انتَقد اعتبار مُنظَّمة التَّقييس الدّوليّ اللُّغات المُتخصِّصة أنظمةً تَحتانيَّةً مع إصرارها (ISO) على أنَّ هذه الأخيرة تَتشكَّل أساسًا من مُصطلحات تَعكس نظامًا مَفهوميًّا مُعيرًا لا بُدّ أن يُوازيه تعبيرٌ لُغويٌّ خاصٌّ. فَتساءل عن طبيعة هذه الأنظمة (اللُّغات المُتخصِّصة): أيْ إذا كان الأمرُ مثلما تذهب إليه المُنظَمة فلا بُدَّ أن تَحتويَ على جانبين (الصُّورة والمَضمون) يَختلف كلاهما ــ على جَميع أصعدة التَّحليل اللِّسانيّ ــ عن جانبي الدَّليل اللُّغويّ التَّابع للُّغة العامَّة. من هنا تَأتي دَعوتُه المُوجَّهة إلى البحث عن وَضْعٍ ابيستمولوجيٍّ لِلُغات الاختصاصات[29].

إنّ مُعالجة مَوضوع اللُّغة المتخصِّصة في أُطروحات جامعيَّة أمرٌ حديثٌ بالنِّسبة للِّسانيَّات عمومًا وقديمٌ بالنَّظر إلى الدِّراسات المُصطلحيَّة. فَأولى أطروحة عُنيَت باللُّغة المُتخصِّصة قد أنجزت سنة 1955 حول الفرنسيَّة الاحترافيّة، وهي الّتي قام بها اللِّسانيُّ الإنجليزيّ بيتر ويكسلر (Peter Wexler)30. والحالُ أنّه لكيْ تتّضح الظّواهر الخاصّة بلُغة الاختصاص ليْس هناك مسلَكٌ خيْر من أن تُدرَس نَماذج من هذه اللُّغة وكلّما تعدّدت الدّراسات المُتّخذة من هذه الأخيرة مَواضيع لَها ازداد أملُ معرفتها عن طريق اليقين. وهذا على غرار ما حدث للُّغة العامّة الّتي تتّضح ملامحُها كلّما قارب اللِّسانيُّون اللُّغات المُختلفة أو أفراد اللُّغة، كما يعين فهمُ القوانين العامّة على استيعاب اللُّغات الخاصّة[31].

لكن يبدو أنّ الباحثين لم يخرجوا بعدُ من دائرة المُقارنة بيْن «الكلمات التّقنيّة» والكلمات العامّة، إذ أنّ المسألة الّتي تقع في صميم الدّراسات

المُتعلِّقة باللُّغة المُتخصِّصة هي الكيفيّة الّتي ينبغي أن تُعتمَد في التّمييز بيْنها وبيْن اللُّغة العامّة فحسْب، كأنّه لا يولَج إلى عالم تلك إلاّ من باب المقارنة بيْنها وبيْن هذه الأخيرة[32].

ففي هذا الصّدد نجد كثيرين هم الّذين يعتقدون أنّ اللُّغة المُتخصِّصة تختصُّ بنظام إنْ لا يخرج عن نظام اللُّغة العامّة فهو تابعٌ له: للُّغة المُتخصِّصة نظامٌ مُتفرِّعٌ عن نظام اللُّغة العامّة. وهناك مَن يتلاطف مع العبارات فيجعل مكان اللُّغة كلمة أسلوب. فقيل:

اللُّغة المُتخصِّصة أسلوبٌ تابعٌ للنِّظام اللُّغويِّ العام. هذا هو التّأويل الّذي يُحمل عليه مذهب مدرسة براغ الوارد في المُقتطَف الآتي:

« تتّسم لُغاتُ التّخصُّص بصفةٍ عامّة بمُصطلحاتها المُحدَّدة وبتراكيبها الواضحة البسيطة. ومن هذا الجانب فَهي ـــ في رأي مدرسة براغ في علم اللُّغة ـــ أسلوبٌ خاصٌّ من أساليب اللُّغة، وهو الأسلوب الوظيفيّ. والمَقصود هنا بالأسلوب ذلك الأساس الّذي يَقوم عليه النّص من حيث اختيّار الوسائل اللُّغويّة ومواءمتها واستخدامها، وبعبارةٍ أخرى: الأساليب هي أسُس تَنظيم صور تحقُّق النِّظام اللُّغويّ»[33].

طبعًا هو مُنعرجٌ لا بُدّ منه في كلِّ دراسة، لكن الأحرى أن يُتجاوَز إلى شيءٍ آخر. فيُمكن الاستفادة على كلِّ حالٍ ممّا توصّلت إليه تلك البُحوث. فبينهما تفاوتٌ حسب الدّرجات من حيث النُّقط الآتية:

نظام / نظام فرعي
التّعدُّد الدّلاليّ والصّوري / أحاديّة الدّلالة والصُّورة.
توفُّر الرُّموز غير اللُّغويّة / الإحالة إلى الخارج.
المُقاربة اللّسانيّة البحتة / المُقاربة المَفهوميّة.

ــ مَرسومة رقم 1 ــ

نورِد التّفريق بيْنهما في الجدول الآتي مِن غير الــتّدقيق في المدى المُمتدّ مِن طرفٍ إلى آخَر:

الخصائص	اللُّغة العامّة	اللُّغة المُتخصِّصة
نظام	+	
نظام فرعي		+
أحاديّة الدّلالة والصُّورة.		+
توفُّر الرُّموز غير اللُّغويّة.		+
الإحالة إلى الخارج.		+
التّعدُّد الدّلاليّ والصّوري	+	
المقاربة اللّسانيّة البحتة.	+	
المقاربة المَفهوميّة. +		

ــ جدول رقم 1 ــ

هذا الرّأي المبني على مُراعاة التّداخُلات نجده يُقصي ــ على الأقلّ ــ عن الأذهان أطروحة اللُّغة المُصطنَعَة الّتي لا تنمّ بِأيّة صِلةٍ إلى اللُّغة العامّة

(الطبيعيّة). لهذا نادى بيار لوراه إلى اعتبار لُغات الاختصاصات على الأقلّ تنوُّعاتٍ لُغويّة نسبيّة بمُقارنتها مع وضْع اللّغة العامّة الّتي يكفي تعايُشها معها في التّواصُل اليوميّ[34].

يجدر التّنبيه هنا إلى أنّ هذا النّقد ذو أهميّة في تطوير النّظريّة المُصطلحيّة، على الرّغم من أنّه مُوجّهٌ إلى مؤسّسة من شأن رأيها أن يُحاط بإجماع أعضائها وغيرهم، لكن ما يُصيب العِلمَ في أصوله لا يُترَك دون التّصويب.

ثمّ إنّ « هذه التّوصيّات [...] قابلة التّعديل والتّغيير في ضوْء التّطوُّرات الّتي تطرأ على النّظريّة العامّة لعلم المُصطلحات »[35].

2. مَاريَا تِريزَا كَابري Maria-Térisa Cabré:

صحيحٌ أنّ لُغة الاختصاص تتمتّع بعلاقة حميمة تشدّها إلى اللُّغة العامّة، لكن تحديد هذه العلاقة يتطلّب أن تُهيّأ مَعايير لا تتوقّف على تعيين ذلك النّسب بيْنهما فَحسب، كالجوانب الخاصّة الثّلاثة الّتي بحثتها مَاريَا تِريزَا كَابري (Maria-Térisa Cabré) في نظريّة حضَّرتها في العَدَد 21 من مَجلّة Terminologies nouvelles تَخصُّ الكَيفيَّة الّتي تُعالَجُ بها المُصطلحاتُ لسانيًّا بالدّرجة الأولى. سمّتها بـ: نَظَريَّة البَوَّابات[36]:

- الجانب المَعرفي.
- الجانب اللّسانيّ.
- الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ.

وقد سبق لَها وأن تناولتها مُعتمِدةً تصنيفًا آخر يقوم على: الجوانب اللّسانيّة، والتّداوليّة، والوظيفيّة[37]. لا يجِد المُطّلِع على أعمالها أيّة صعوبة في استِخلاص المَعايير المُميِّزة لِلُغة الاختِصاص بِناءً على التّوجُّهيْن السّابق واللاّحِق، وهي الآتية:

فمِن ناحيتيْ الصّورة والدّلالة ليس هناك في المُصطلحات ما يُمثِّل فارِقًا مَلحوظًا وكبيرًا مع الكلِمات العامّة. لكِن الفوارِق تتّضِح كلّما دقّقنا النّظر فيها مِن المَنظور التّداوليّ والتّواصُليّ. بِالفِعل إنّ الخاصية الجديرة بِالتّسجيل هي[38]:

o« إنَّ لُغات التّخصُّص ليست مُجرَّد مُصطلحات، فَالمُصطلحات وحدها لا تُقيم لُغة، بل فيها ــ أيْضًا ــ خصائص صرفيَّة ونحويَّة مُحدَّدة. لا شكَّ أنَّ السمة الجوهريَّة المُميِّزة لِلعبارة المُتخصِّصة تَكمُن في مُصطلحاتها. فَقد أثبتت بُحوثُ تَعليم اللُّغات لأغراضٍ خاصَّة أنَّ في كلِّ لُغة تَخصُّصيَّة خصائص صرفيَّة ونحويَّة تَشيعُ فيها، وهذه الخصائص مَأخوذة مِن اللُّغة العامَّة »[39].

oوتَفسيرُ ذلك أنَّ المصطلحات كغيرِها من الكلمات لا تتجلَّى أثناءَ التَّواصل اللُّغويِّ على أنَّها وحداتٌ مُنعزلة، بل نَتبيَّنها وهي منتَظمَة مع وحدات أخرى مِن اللُّغة العامَّة وقد تأتي إلى جانبِها وحداتٌ لَها صلاتُ القَرابة أو الجوارِ مع مَجالها المتخصِّص. فهذه الوحداتُ مُجتمِعةً ومُنظَّمةً بهذه الصُّورة المُبسَّطة إنَّما تُشكِّل خِطابًا مُتخصِّصًا. تقوم المُصطلحاتُ فيه

بوظيفة « تتمثّل في تَجسيد نتائج البحث ووضْعها في قالبٍ لُغويٍّ يضمن تواصُلاً فعّالاً ومُفيدًا بيْن مُختلَف فئات المُستعملين»[40]. من هنا تَتأتّى إمكانيَّة الوَصف اللّسانيّ للمُصطلحات[41]. لكن من غيْر إهمال إحاطة التَّعريف المُصطلحيّ بوصْفٍ آخر، وبأدواتٍ قد تُستَقى من فروعٍ علميَّةٍ أُخرى غيْر اللّسانيَّات. « وتَرجع أهميَّةُ التَّعريف في مَجال المُصطلحات إلى أنَّ المُصطلح الواحد تتحدَّد دلالتُه بيْن مُصطلحات التَّخصُّص الدَّقيق نفسه، أي عن طريق مَكانه بيْن المُصطلحات الأخرى. وهذا بفضل ما يتَّضح عن طريق تَعريف المُصطلح »[42].

oمن المُؤكَّد أنَّ المصطلحات هي أهمُّ المعايير الّتي نُميِّز بها لُغةَ الاختصاص عن اللُّغة العامَّة، ثمَّ إنَّها لا تلعب الدَّور الرَّئيسي في تبيان الأولى فحسب، بل لها أهميَّة لا ريب فيها في تصنيف لغات الاختصاصات بمختلف أنواعها.

oبالفعل، فإنَّ المصطلحات هي المَظهر الأكثر جلاءً في النُّصوص المتخصِّصة، لهذا نجد التَّواصُلات المُتخصّصة تستعين بالمصطلحات الخاصَّة بالحقل الذي يُبحث فيه. وهذا الشَّكلُ ملحوظٌ في التَّواصُلات الكِتابيَّة وكذا الشّفاهيَّة مع تَفاوُتاتٍ تُعزى إلى عوامل عدَّة، وقليلاً ما يُلتفت إلى ألفاظ اللُّغة العامَّة بشكلٍ يتعدَّى ما تَحظى به المُصطلحات إلاَّ في حُدود تزويد عامَّة النَّاس بقدرٍ مُعيَّنٍ من الثَّقافة العلميَّة المَقصودة. «فَتعمُّد الحديث في أيِّ فَنٍ مَعرفيٍّ بتحاشي أدواته الاصطلاحيَّة يُمثِّل ضربًا من التَّشويه لا يُتغاضى عنه إلاَّ عند مُراعاة السيَّاق الثَّقافيِّ الأعمّ »[43]. فمجموع التي

تُحصر في ذلك الحقل (أيْ مصطلحاته) تعكس البنية المفهوميّة للموضوع المعالج، ويُسند إلى كل مصطلحٍ مفهومٌ ما داخل شبكة منظّمة تابعة للحقل المعنى به.

oيُتعرَّف على الكلمات العامّة في سيّاق الاستعمال الفعليّ لها وهو الّذي يصيرُ مع تراكُم أمثلته آيات وجود تلك الكلمات الّتي ليست إلاّ حصيلة القرائن أو الشّواهد السّياقيّة، في حين أنّ المُصطلحات تتأتّى إلى الوُجود مَفهومًا وتسميّةً إثر توصيّات الخُبراء الّذين يرجع الفضل إليهم في تَعريفها فَأشبَه ما تكون باسم العلَم الّذي يُعيِّنُ به مُسمًّى ما وهي الّتي قيل عنها إنّها لا تُعلَّل أي لا يُستلزَم تطابُقٌ بيْن الاسم والمُسمّى من حيث المَعنى فكذلك الأمر بالنّسبة للمُصطلحات باعتبارها مُمثِّلات لتلك المَفاهيم الّتي وُجدت قبل التّسمية، وكان البحثُ على هذه الأخيرة جُزءً من المَسار الّذي لا بُدّ أن تكون قد قطعتها المُصطلحات حتّى عندما يتعلّق الأمرُ بتسمية سبق وأن كانت موجودةً لأنّ إعادة تَعريفها هو وضعٌ ثانٍ لَها أو ثالثٌ. « على أنَّ من الحقائق العامّة ما يَتّصل بالرّوابط الدّاخليّة القائمة في اللُّغة الواحدة بيْن رصيدها اللُّغويّ المُشترَك والمَنظومة الاصطلاحيّة لكلِّ نشاطٍ من أنشطة الفكر، ذلك أنَّ كُلَّ علم ينحت لنفسه من اللُّغة معجمًا خاصّا، وإذا كانت الألفاظُ المُتداوَلة في رصيد اللُّغة صورةً للمُواضعة الجماعيَّة فإنّ المُصطلح العلميّ في سيّاق نفس النِّظام اللُّغويّ يُصبح مُواضعةً مُضاعفةً إذ يتحوّل إلى اصطلاحٍ داخل الاصطلاح »[44].

وهذا الأخير هو ما يُدعى بالوضع الثّاني الّتي نقترح تسميّتها بـ : الدّلالة المُصطلحيّة نسبةً إلى المُصطلح لأنّها لا نعثر عليها إلاّ في هذا الأخير. ثمّ إنّ تسمية: الاصطِلاح قد استُنفِذت في النّظريّة الاصطلاحيّة.

بيْنما نَجد كابري تُجرِّبُ الجوانب الثّلاثة الأساسيّة المُشار إليْها أعلاه والمشكّلة لطابع المُصطلحيّات الوسائطيّ، وذلك في تمييز المُصطلحات عن المعجم العام المُمثَّل في الجدول الآتي الّذي يُعتبَر تكييفًا للشّكل الوارِد في الأصل[45]:

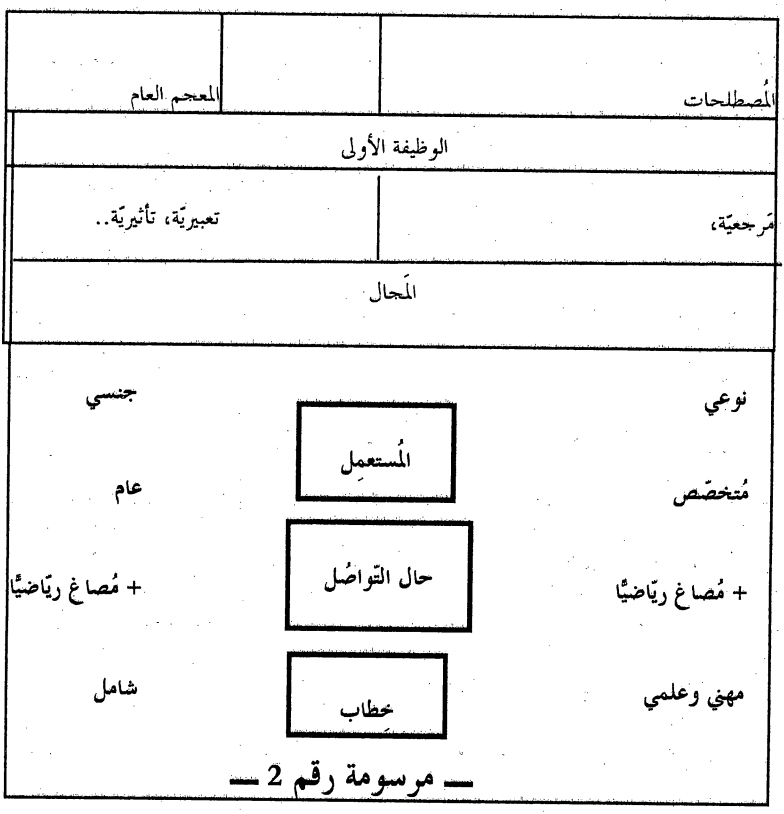

ـــ مرسومة رقم 2 ـــ

وقد اقتَرح ب. نيومارك حلاً للتَّعامل الّذي يُنتَظَر من المُترجِم إزاء إحساسه أنَّه لا بُدَّ عليه أن يُعيِّن اللُّغة الّتي سَيتَّخذها في تَرجمته بمُوافقة المُستوى الاختصاصيِّ الّذي يَندرِج فيه النَّص المُراد تَرجمتُه. فَرأى أنَّه يَنبغي الحديثُ عن تَنوُّعاتٍ أسلوبيَّة ــ مَع العِلم أنَّ مِثل هذا المُقترح على الرّغم من كونه مُقدَّمٌ هنا داخِل اللُّغة الفنيَّة كثيرًا ما وَقع الاختيَّارُ عليه عِوض التَّسليم بِوجود لُغة مُعيَّنة تُختار كُلَّما مسَّت الحاجة إليها ــ وبَعدما نَقد مُقتَرح ميز بيبك (1975) (Paepcke) المُميِّز أربعة مُستَويات، هي: المُستوى العِلميّ، ومُستوى الوَرشة، ومُستَوى الاستِعمال اليَوميّ، ومُستوى الدِّعاية/المَبيعات. فَقال مُعقِّبًا على هذا وهو يُميِّز ثلاثةَ مُستوياتٍ فقط مُتموْضِعًا على سبيل المِثال في مَجالٍ مُحدَّدٍ، وهو الطبّ:

« [...] على أيَّة حال، قد يَصلُح سُلَّمٌ تَدريجيٌّ كَهذا لِبعض مُصطلحات قليلة في بَعض المَجالات فقط. وبِناءً على المُفردات الطبيَّة، أقترِح المُستويات التَّالية:

1. المُستوى الأكاديمي: ويَشتمِل على الكلِمات اللاَّتينيَّة واليونانيَّة المُحوَّلة المُرتبِطة بِورقات البَحث الأكاديمي، [...]

2. المُستوى المُحترِف: مُصطلحاتٌ فَصيحةٌ يَستعمِلها الخُبراءُ، [...]

3. المُستوى الشَّعبي: مُفرداتُ عامَّة النَّاس، وتَتضمَّن مُصطلحاتٍ بَديلةً مألوفة، [...] »[46].

أخيرًا نُشير إلى أنّه يُمكن طرح إشكاليّة (لُغة الاختصاص) ضِمن المَسألة العامّة الّتي تَشغُل الواقِع اللُّغويّ العربيّ الحاضِر آخِذينَ بِعَيْن الاعتبار استِفساراتٍ شرعيّة سبق وأن عرضْنا لَها لَدى بعض مُمثّلي الاتّجاه الأوّل، وهي المَصوغَة في السُّؤال الآتي: هل مِن تَنوُّعاتٍ لُغويّة داخل اللُّغة العربيّة ؟ وقبل هذا، هل هناك لُغة عربيّة مُوحّدة ؟

3. ر. غوفان R. Goffin:

بِناءً على اقتِناع ر. غوفان بِشرعيّة ما سبق عرضُه يجزم مِن غير تردّد بقوله:

« إنّ المصطلحيّات الاختصاص تشكّل، وبدون شكّ، حقلاً ذا امتياز بانتمائه إلى اللّسانيّات التّطبيقيّة، فأضحى بإمكاننا تصنيفُها من وجهة نظر العلوم التّطبيقيّة لكن من جهة أخرى بات من الضّروريّ لها أن تزوّد نفسها بنظريّة معيّنة وتطوّرها»[47].

فهكذا أكّد غوفان بأنّ المصطلحيّات تنتمي إلى حقل اللّسانيّات التّطبيقيّة نظرًا للحدّ الذي يتحقّق فيه وجودُها باعتبار أنّ موضوعها هو المصطلح كمستوى لغويٍّ إضافة إلى كونه يعبّر عن المفهوم. لكن إنجاز البحوث حول هذا المستوى من شأنه أن يبرز حيّز وجود المصطلحيّات: هو مجال التّطبيق فقط، ممّا يستحقّ ضمّها إلى جانب العلوم التّطبيقيّة. لكن، وكما أثار انتباهنا ما أكّده برتيل مالمبيرغ (B. Malmberg) ـــ في سيّاقٍ آخر وهو التّنويه وبتحفّظ شديد بمقام اللّسانيّات التّطبيقيّة ـــ بقوله:

« إنّ تطبيق نتائج بحوث علميّة (في مجالات التّقانة والتّعليم والطّبّ) لا يعدّ بهذا الشّكل حدثا علميّا، كذلك الشّأن بالنّسبة لصناعة سيّارة سبق أن توفّر لها نموذج. ثمّ إنّ الوجيزات الأساسيّة العديدة الخاصّة باللّغات الأجنبيّة التي يرجع فضل إنجازها، ولفائدة الاستعمال المدرسيّ، إلى اللّسانيّ الدّنماركيّ الشّهير أوتو يسبرسن (Otto Jespersen)، ليست جزءً من إنتاجه العلميّ »[48].

فمن خلال هذا التّعارض بين علم يبحث عن نفسه، واستحالة اعتباره كذلك نظرًا لطابعه التّطبيقيّ، نفهم سرعة استدراك ر. غوفان بقوله : « لكن من جهة أخرى بات من الضّروريّ لها [المُصطلحيّات] أن تزوّد نفسَها بنظريّة معيّنة وتطوّرها »[49].

إنّ هذا المُبتغى، الذي وضع غوفان إصبعَه عليه، ذو شأنٍ كبيرٍ في تقرير مصير المصطلحيّات الحقيقيّ، سوف نجد له صدى بعيدًا في النّظريّة المصطلحيّة الحديثة، على الرّغم من عدم حسم صاحبه للموقف آنذاك لصالح هذا الصّدى، إذ أصرّ على البعد الممارساتيّ للمصطلحيّات وإن فسح أمامها المجال، في إطار اللّسانيّات التّطبيقيّة. فما هي حجج هذا الاتّجاه يا ترى ؟

لنتناول الآن علاقة المصطلحيّات باللّسانيّات وفق هذه النّقاط:

1. حجج الاتّجاه الثّاني.
2. السّبل اللّسانيّة المؤدّية إلى المصطلحيّات.

3. تصوّرات اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ.

4. مقاربات لسانيّة لموضوع المصطلح.

2.2.2.2. حجج الاتّجاه الثّاني:

وهي تشمُل العناصِر الآتية:

1. طبيعة اللُّغة المُتخصِّصة.

2. اعتبار النّحو التّوليديّ.

3. أخطار اغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ.

4. افتِراض أنَّ للمصطلحات وضعا تحتانيًّا.

5. الوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة.

o طبيعة اللُّغة المُتخصِّصة:

لَقد طُرِحت ــ كما رأيْنا أعلاه ــ على بِساط المُناقشة تَساؤُلاتٌ حَولَ طبيعة اللُّغة المُتَخصِّصة. أي على النّظام الذي يتحكّم في المصطلحات داخل لغةٍ ما. تَقول ــ ببساطة ــ أَهو جزْءٌ متفرّع من نظام هذه الأخيرة أم ليس هناك إلاَّ نِظامٌ واحِدٌ يَتحكَّم في اللُّغة على جَميع أصعِدتها الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والمعجميَّة والدلاليَّة، فَلا يُمكِن بِالتَّالي الحُكمُ على اللُّغة المُتخصِّصة بِأنَّها تَتميَّزُ بِنظام خاصٍّ بِها مَهما يَكن تابِعًا لِنظام اللُّغة الّتي لا بُدَّ أن تَنتميَ إليها تِلك اللُّغة المُتخصِّصة ؟

وآراء هذا الاتّجاه تذهب مَذهب عدم استِقلاليّة اللُّغة المُتخصِّصة بِنظامٍ لأنّ المصطلحات هي وحدات ذات وجهين: الصّورة والمحتوى، تنتمي إلى النّظام المعجميّ العامّ المتعلّق بنحو تلك اللّغة.

o اعتبار النّحو التّوليديّ:

فيُنظر إذن إلى المصطلحات على أساس أنّ وضعها يخضع لذلك الوضع الإفراديّ المكوّن لتلك اللّغة. فهذا الاعتبار من صميم النّحو التّوليديّ الذي « قام على أساس افتراض أنّ المعجم (الملكة المعجميّة[50]) مكوّن من مكوّنات النّحو »[51]، فلا بدّ ـــ حسب مساعي هذا الاتّجاه، وتبعًا للاعتبار السّابق ـــ من أن يعتبر هذا المعجم شاملاً للمصطلحات.

o أخطار إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ:

إنّ ازدواجيّة الجانب تلك الخاصّة بالدّليل اللّغويّ منطلق سوسوريّ شدّ ما وظّفته الصّوتيات في تحليلها للصّوت (الجانب الصّوريّ)، وعلم الدّلالة في تحليله للمعنى (جانب المحتوى) فكان تعريف بنفنيست للأولى أنّها دراسة مادّة التّعبير (الدّال)، فقياسًا على ذلك يكون تعريف الثّانية الّذي يسانده مالنبيرغ، و لم يخرج عنه يلمسلف، هو: « دراسة جوهر المحتوى (المدلول) »[52].

والمُصطلح كمادّة دِراسيّة لا يَنعزِل عن هذا الواقِع، فيكون إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ هو قصور في حدّ ذاته قد ينعكس على اللّغة من جهة، وعلى التّواصل الجامعيّ والمهنيّ من

جهة ثانية، وكذا على التّواصل بين الخاصّة والعامّة ونوعيّته من جهة ثالثة.

o افتِراض أنَّ للمصطلحات وضعا تحتانيًّا:

بِما أنّ للمصطلحات وضعًا تحتانيّا[53] فلا يستقيم وصف لغة ما، ولا يكتمل، بدون ما يشمل ذلك الوضع التّحتانيّ، فحتى اللّسانيّات الوصفيّة التّصنيفيّة، الّتي يعتقد خطأ أنّها أتمّت مهامها، سيكشف عن نقص فيها، وتُرمى بالعجز إذا أهملت الدّرس المصطلحيّ. وهي التي سعت فيما مضى إلى « وصف آليات اللّسان وصفا علميّا دقيقا »[54]، فما بالك باللّسانيّات الافتراضيّة الاستنتاجيّة (Hypothético-déductives) التي تنظر إلى اللّغة نظرة خاصّة لا يليق معها أن تتبرّأ من واقع المصطلحات، بل يجدر بها أن تجيب عن أسئلة من هذا القبيل: ما هو حظّ المصطلحات من الملكة المعجميّة للفرد ؟ هل ترتبط المصطلحات في النّصّ وفق نسق من العلائق النّحويّة والدّلاليّة ... شبيه بنسق المعجم العاديّ أم مختلف عنه ؟

o الوظائف الّتي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة:

ثمّ أليست الوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة وسط مجتمع له خصوصيّاته التي ينطبع بها أفراده لا محالة، من شأنها أن تحاط بعناية اللّسانيّات الاجتماعيّة واللّسانيّات النّفسيّة، بل حتى اللّسانيّات التّداوليّة[55] ؟

هذه بعض الحجج في صورتها، لكن في حقيقتها مبادئ نظريّة سرعان ما أبدت لبعض اللّسانيّين السّبل المؤدّية إلى فتح أبواب اللّسانيّات التّطبيقيّة لإلحاق الدّرس المصطلحيّ بحقلها كمبحث من مباحثها، ومشكل من المشاكل الطّارئة التي نحاول حلّها. ويمكن تلخيص تلك السّبل في التّصوّرات الآتية:

3.2.2. السّبل اللّسانيّة المؤدّية إلى المصطلحيّات:

1. إنّ المصطلحات، كغيرها من الكلمات، لا تتجلّى أثناء التّواصل اللّغويّ على أنّها وحدات منعزلة، بل نتبيّنها وهي منتظمة مع وحدات أخرى من اللّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات لها صلات القرابة أو الجوار مع مجالها المتخصّص. فهذه الوحدات مجتمعة ومنظّمة بهذه الصّورة المبسّطة إنّما تشكّل خطابا متخصّصا.

2. هناك خصائص أخرى وكثيرة انشغل محلّلو الخطاب بتمييزها ودراستها إلى جانب المصطلح الذي استقطب اهتماماتهم، فبرزت بذلك فئةٌ من المتخصّصين في تحليل الخطاب، لاسيّما العلميّ والمتخصّص منه، ومن الزّاوية اللّسانيّة[56]، واتّخذوا من المصطلح سيمة تلعب دورًا بارزًا في تحديد طبيعة النّصّ الذي «يندرج في مفهومه كلّ أنواع الأفعال التّبليغيّة التي تتّخذ اللّغة وسيلة لها »[57].

3. ظهرت مجموعة من الدّراسات المعجميّة ـــ أوّلا ـــ في إطار علم متن اللّغة، تُعنى بتحديد المعجم التّقنيّ وفق معاييرَ تأخذ بعين الاعتبار

طبيعة الدّليل اللّغويّ المركّبة: العلاقة الاعتباطيّة المزدوجة بين المدلول (المفهوم) والفرد المدلول عليه (الشّيء)، وكذلك بين المدلول والدّال. ولكن تهتمّ من جهة أخرى بالجانب الموسوعيّ الّذي يضطلع به أيُّ حقلٍ اختصاصيّ تنتمي إليه تلك الوحدة المعجميّة مراعيّةً أيضًا الشّروط الخاصّة المؤسّسة لنوعيّة المصطلح التّقنيّ والعلميّ (التّخصيص الّذي يُنتظر منه أن يؤدّيَه)[58].

4.2.2. تصوّرات اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ:

1. نُلفي طائفةً من اللّسانيّين المشتغلين في ميدانيْ المعجميّات والتّرجمة يصرّون على نفي ما عمد البعضُ إلى تسميته بلغة الاختصاص، وباللّغة المتخصّصة، أو اللّغة العلميّة والتّقنيّة (الفنّية)، إذ هي ـــ حسب برنار كمادا (B. Quemada) ـــ « تعيينات وتقسيمات طالما استنكرتها اللّسانيّات الوصفيّة، وكان حريّا بأصحابها أن يتحدّثوا عن نظامٍ إفراديٍّ متميّزٍ بما أنّه يخضع لاستعمالاتٍ خاصّة، بيد أنّه تنوّع، من جملة ما يستدعيه لكي يؤدّي وظيفته التّبليغيّة جزءً كبيرًا ممّا هو كامنٌ في أعماق اللّغة العامّة من الجوانب الصّرفيّة والنّحويّة، وهي المظاهر التي نتبيّنها بفضل العلاقات الوظيفيّة التي ما كانت يومًا ما علاقات تراتبيّة »[59].

2. يلتحق جورج مونان (G. Mounin)، باعتباره مُنظِّرا للتّرجمة، بهذا التّصوّر، فهاهو يصرّح بالحرف الواحد مسانِدًا إيّاه:

« إنّه لا وجودَ إطلاقًا لِما يحقّ تسميته بلغة القانون (الّتي يدّعي البعضُ أنّها مستقلّة بكيانها). لكنّنا على النّقيض من ذلك، ما نجده، مثلا، ضمن اللّغة الفرنسيّة، ما هو إلاّ مفردات (صار استعمالها وقفًا على علم القانون بفضل ما تختصّ به من المفاهيم التّابعة لهذا المجال المعرفيّ) وكذلك قد يُعثر فيها ـــ وبدون شكّ ـــ على قليلٍ من الصّيغ التّعبيريّة النّوعيّة »[60].

3. إنّ قضايا التّعريفات والتّحديدات التي استهوت كثيرًا من الفلاسفة، وشغلت المناطقة بالخصوص، ضمن اهتماماتهم بالحدود بصفتها تمثّل المفاهيم الواصفة للعالَم والإنسان والحياة وما وراء الطّبيعة، أضحت مدخلاً إلى الدّرس المصطلحيّ لبعض اللّسانيّين الذين عُنوا بها أوّلا في إطار علم المفردات وصناعة المعاجم، وذلك عندما عمدوا إلى البحث في الخصائص والمعايير التي ينبغي أن تخضع لها التّعريفات، وهم يوجّهون عمليّات إنجاز المعاجم المصطلحيّة التي يُعتمد في تنظيم مداخلها، الانطلاق من المفهوم[61] الّذي لابدّ أن يشمله التّعريف، فامتزجت في سبيل تحقيق هذا الغرض الأبحاثُ المعجميّة والأبحاث المصطلحيّة، فانبثقت في ظلّ هذا التّصوّر العناية اللّسانية بالدّرس المصطلحيّ.

5.2.2 مقاربات لسانيّة لموضوع المصطلح:

1. فبينما يجزم لوطار هوفمان (L. Hoffmann) في موقفه ذاك، بأنّ تحديد ما تختصّ به لغاتُ الاختِصاصات، إنّما يتمّ بالرّجوع إلى عناصر نوعيّة واقعة خارج اللّغة عينها رغم طابعها اللّسانيّ، ونظرًا لأبعادها

التّواصليّة الصّرفة، يطالعنا بعض اللّسانيّين بنظريّة ـــ هي وليدة انشغال اللّسانيّات العامّة بوصف اللّغات الطّبيعيّة مهما كانت خصوصيّاتها ـــ مفادها أنّ « ما شاع من تسميّة أو تعبير " لغة متخصّصة " ليس إلاّ تنوّعا يعدّ من جنس اللّغة العامّة، ومتفاوت في بساطته وتعقيده »[62].

2. **فَيَصِحُّ القولُ بالتّالي**: إنّ خطاب الفيزياء وخطاب المعلوميّات قد يختلفان فيما بينهما، بنفس الدّرجة من الاختلاف الذي يميّز كلام البنّاء عن كلام النجّار. فَالتّمييزُ يتمُّ في غالبه على أساس تَبايُن المَرْجعيَّات.

3. كما تُصنَّف الخطابات باعتبار المصطلحات، إذ كلّما كانت نسبتها المستعملة متفاوتة ازدادَ تمايُز الخطابات. والقضيّة لا تقاس إحصائيًّا فحسب، بل يُنظر إلى ترددها للمفاهيم التي تمثّلها، ومدى انتظامه، لأنّه في واقع الأمر مهما كانت علميّة أيّ خطاب، فالوحدات اللّغويّة النّحويّة الصّرفيّة هي دائمًا أكثر نسبة في ورودها مقارنةً بالمصطلحات. فالمعيار، إذن، في تصنيف الخطابات إلى علميّة أو غيرها ـــ بل حتّى العلميّة فيما بينها ـــ لا ينحصر في تعداد نسبة المصطلحات، ثمّ الحكم على نوعيّتها. علاوةً على ذلك لا ينبغي إهمالُ خصائص أخرى: كالطّابع المعياريّ والقسريّ للخطابات المتخصّصة، وطابعها العُرفيّ (conventionnel)، حيث تمكّن التّرجمة من أن تتمّ بصرامتها المعهودة في النّصوص العلميّة في حدّ ذاتها.

3.2 الاتّجاه الثّالث: المصطلحيّات اختصاص قائم بذاته:

بعدما حدّدنا موقع المصطلحيّات من اللّسانيّات، واعتُبرت بمقتضى الاتّجاه الثّاني فرعًا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة، فهل يمكن لنا أن نتحدّث الآن عن ميلاد علم جديد ؟ وهل أصبح لديه مسوّغات القيّام بذاته لا سيّما إذا ما راعينا مؤهّلاته حينما ننتقل به إلى ميادين التّطبيق؟

بيد أنّ تلك المؤهّلات لا ينحصر اقتراضُها من اللّسانيّات فقط، بل لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه ثمّة صعوبات تشكّل عقبة في طريق هذه الأخيرة، وهي تستعين بما يُتاح لها من رصيدها النّظريّ لوصف رطانة التّقنيّين والعلماء والاختصاصيّين ـــ ما لا مفرَّ من تسميته باللّغة العلميّة ـــ وصفًا يُنتظَر أن يكون شاملاً: ممّا يُحفِّز المصطلحيّات على البحث دائمًا عن ضالّتها على مستوى مجالات معرفيّة أخرى أو اختصاصات علميّة معيّنة. إذن فهل يمكن القول إنّنا رجعنا إلى النّقطة نفسها الّتي انطلقنا منها في تحليلنا لأهمّ الاتّجاهات السّائدة في تصنيف المصطلحيّات أم أنّنا مضطرّين إلى التّسليم بصحّة ما ذهب إليه روّاد الاتّجاه الأوّل، بما أنّنا هنا بصدد تبنّي فكرة، وهي الّتي تنبني على قيّام صعوبات شتّى في حال ما يُعتمَد المنظور اللّسانيّ لوحده، ممّا سوف يؤدّي إلى الاستعانة بغيره من الفروع العلميّة ؟ وقبلَ أن نجيب عن هذا التّساؤل ننبّه مسبقًا إلى أنّ الاتّجاه الثّالث أكثر تنظيمًا بالمقارنة مع الاتّجاه الأوّل، وهو يعبّر عن النّظريّة العامّة للمصطلحيّات.

إذن يرجع أصلُ هذا الاتّجاه إلى نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة التي ستُوسَم في ظلّ هذا الاتّجاه بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات (T.G.T.).

1.3.2 نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة:

أمّا نظريّة ي. فيستر، والّتي أصَّلَها غيرُه من المتحمّسين لها كأمثال هلموت فيلبر، وأسموها بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات، قد لخّصتها ماريا تيريزا كابري في العناصر الأساسيّة الآتية[63]:

1. « كان فيستر قد حدّد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنّه مجال يربط علم اللّغة بالمنطق وبعلم المَوجود (الأنطولوجية) وبعلم المعلومات وبفروع العلم المختلفة »[64].

فهكذا يرى فيستر أنّ المصطلحيّات اختصاصٌ قائمٌ بذاته حتّى ولو أنّه يتمثّل باعتباره حقلاً مشكِّلاً همزة وصل مع علوم الأشياء واللّسانيّات والمنطق والإعلام الآلي. هذا نَظرًا لِطبيعة لُغات الاختصاصات القائمة على المُصطلحات الّتي تتَّسِم بدورها بالطَّابع الثُّلاثيّ (التَّسمية، المَفهوم، عيْن المُسمَّى) فَيُمكن التَّحكُّم في التّسمية بالوصْف اللّسانيّ. لكن لا مَفرَّ من اللُّجوء إلى كُلٍّ من المَنطق الّذي تُضبَط به العلاقاتُ بَيْن المَفاهيم[65] ـــ والّذي يُشكِّل علم الدّلالة حلقةَ وصل بيْنه وبيْن اللّسانيَّات بما أنَّ هذا الأخيرَ فَرعٌ منها ـــ وهذا في مَجال وَصف المَفهوم. ثمَّ إنَّ علومَ الأشياء ـــ أيْ العُلوم الطَّبيعيَّة بالمَفهوم الواسع ـــ تُؤدِّي أدوارًا بارزةً في تَصنيف الكائنات الّتي تَدلُّ عليها المُصطلحاتُ وضبْط العلاقات الأنطولوجيَّة

(الكائنيَّة). كما يُسهم الإعلامُ الآلي في عمليَّة التَّوثيق الّتي يَستند عليها العملُ المُصطلحيُّ، لا سيَّما المعجميّ منه[66] Terminographe.

2. موضوعات الدّراسة لهذه النّظريّة هي المفاهيم، وهي منقولة إمّا عن طريق وحدات لغويّة أو بتحديدات إشاريّة (أي غير لغويّة)، وهذه الوحدات خاصّة بميادين اختصاصيّة معيّنة وذات استعمالات نوعيّة ومحصورة[67].

3. تتحدّد المصطلحات على أساس أنّها تسمياتٌ لغويّةٌ لتلك المفاهيم، ويمكن إدراجُ ضمنَها تلك الوحدات غير اللّغويّة التي تشير إلى المفاهيم كالرّموز العلميّة (أو العلامات المختصرة لتسمية معيّنة) مثل: (H2O).

4. تُحلَّل المصطلحاتُ انطلاقًا من المفاهيم الّتي تدلّ عليها. لهذا يُعتبر المفهومُ أسبق وجودًا من التّسمية[68]. تقصي نظريّة فيستر الاشتراك اللّفظيّ والتّرادف، وذلك باقتراح الظّفر بأحاديّة الدّلالة واللّفظ للمصطلح (أحاديّة المفهوم والتّسمية)، فيقع اختيارُ مصطلحٍ واحدٍ لمفهومٍ واحدٍ من ضمن ترادُفات تكون قد وُجدت من قبل، وتفرّع التّسمية من كلّ المفاهيم الأخرى التي تحتملها، وهذا من أجل تفادي مخاطر الإبهام والغموض، وتحقيقًا للوضوح[69].

5. تتشابك مفاهيمُ مختلف الحقول الاختصاصيّة عبرَ علاقاتٍ متنوّعة، فيشكّل مجموع العلاقات القائمة فيما بين تلك المفاهيم ما يُدعى

بالبنية المفهوميّة المتعلّقة بحقلٍ ما. فتتجلّى بذلك قيمةُ كلّ مصطلح ودورُه بواسطة المكانة التي يأخذها داخلَ البنية المفهوميّة لذلك الحقل. فتبوّأت المُعالجة المنطقيّة للمُصطلحات مكانةً مُعتبَرة. لعلّ هذا ما دفع بـ فيستر إلى مُطالبة اللّسانيّين والمَناطقة هناك دعوة صريحة من قِبَل اللّسانيّين إلى استعمال المَنطِق من أجل مُعالجة كثيرٍ من القضايا الدّلاليّة[70].

6. الهدف من العمل المصطلحيّ هو دراسة المصطلحات من زاوية التّقييس المفهوميّ والتّسمويّ، إمّا في إطار أحاديّ اللّغة في حال التّواصل المهنيّ الوطنيّ، أو في ظلّ متعدّد اللّغات بالنّسبة للتّواصل الدّوليّ.

7. أمّا الغاية التّطبيقيّة للتّوحيد المصطلحيّ هي ضمان الدّقّة عن طريق تخصيص دالٍ واحدٍ لكلّ مدلول، فمن أجل توحيد التّواصل المهنيّ البحت تسهيلاً للتّفاهم ينبغي استعمالُ مصطلحاتٍ موحّدة.

قد سبق لـ جورج مونان وأن أشاد بفضل ي. فيستر بمقاربته ـــ حسْب رأيه ـــ البحث المصطلحيّ مقاربة لسانيّة شدّ ما ساعدت عمليّة التّرجمة، خصوصًا تلك المتعلّقة بالخطابات العلميّة. وذلك عندما نادى هذا الأخيرُ بقلْب الأمور في شأن الانطلاقة في التحليل. بل وجدنا ج. مونان يطبّق نظريّته الخاصّة بالذّهاب من المفهوم إلى التّسمية مرورًا بتحليل التّعريفات الّتي تقيّد بها تلك المفاهيم وبالتّالي التعرض إلى الخصائص الّتي تضبط بينما هي تصف تلك المفاهيم. فيقول بهذا ج. مونان عن ي. فيستر أنّ هذا الاتّفاق المذهل الدّاعي الى إسناد إلى تعريف المصطلحات باعتباره عُنصرًا لُغويًّا مقام هذه الأخيرة اللّغويّ[71].

غيْر أنّ هذه النّظريّة تشهد حاليّا قصورًا جعل جلّ الذين تعاملوا كثيرًا معها يطلقون عليها تسمية: النّظريّة الكلاسيكيّة للمصطلحيّات، سنرى أسباب ذلك في العُنصر التّحتي الآتي.

2.3.2 نقد نظريّة يوجين فيستر المصطلحيّة:

طُوِّرت هذه النّظريّة على يد من كانت لَهم إسهاماتٌ في مَجال المُصطلحيّات، لكِن بعدما شُغِلوا بِنقدها، نذكر مِن بيْن الّذين استعنّا بِآرائهم في بحثنا هذا والمَنشورة أعمالُهم في دوريّة Terminologies Nouvelles, n° 20 et 21: M.T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes.. R. Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme.. و A . Hermans & A. Vansteelandt, Néologie traductive.. و M. Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie.. و D. Candel, Néologie et terminologie : Activités et reflexions..

وذلك بناءً على الملاحظات التّالية:

يوضَع طابِعُ التّعاليّ والتّنزه الّذي وُسِمت به هذه النّظريّة في مُقدّم الأسباب الّتي كانت وراء مَهواها بِدرجاتٍ ما. بل هي نُقطةُ ضعفها. والحال أنّ مُعظمَ من كان لَهم دورُ التّنظير في مَجال اللُّغة يُطالِبُون بِالدّنوّ مِن تصرُّف الفرد اللُّغويّ الحقيقيّ. فهذا لويس يلمسلف يدعو، رغم

ما وُسِم به درسُه من العناية بصُوريّة اللُّغة، إلى تفادي التّعالي، وينصُّ على ضرورة الالتفات إلى الواقعة اللُّغويّة القابلة التّشخيص والتّحليل ولو صوريًّا، بل لا بُدّ أن يُعدَّ هذا الأخير الهدفَ المُستهدَف من طرف اللّسانيّ[72].

oإنّ المطمحَ الوحيد الذي ترنو إليه نظريّة يوجين فيستر كان منصبًّا على توحيد التّواصل المهنيّ، ذلك أنّه يرى بأنّ المتصوَّر، وهو المَعرِفة المجرَّدة، لا يمكن نقلُه سوى ممّا يتجسّد في الواقع من الأشياء والموجودات مرورًا بقنوات العلوم المختلفة التي من شأنها أن تنظِّم المعرفة العلميّة وتوثّقها أيضا، وعبر المنطق الّذي لا يتفاوت من إنسانٍ إلى آخر سوى من حيث الدّرجة، ومن خلال الاختبار(Empirisme). فلا تنبني المفاهيم عنده إلاّ منطقيّا ووجوديّا (كائنيّا) (Logiquement et ontologiquement)، وبصفة تَراتبيّة (Hiérarchique).

oوواضِحٌ أنّها أمور ليست في حوزة أيّ إنسان، فيصعب هكذا إقامةُ أيّ نوع من التّناسب بين ما هو عينيّ وما هو تصوّريّ وهذا عبرَ لغة يُزعم أنّها مؤهَّلة للتّوحيد، لكن أيّ توحيد ؟ وبين من ومن ؟ أليس على حساب التّواصل في حدّ ذاته ؟

oثمّ إنّ المناطقة في محاولاتهم الرّامية إلى وضع نظريّة دلاليّة صوريّة مبنيّة بناءً منطقيّا ولسانيّا لم يظفروا باستخدام البنى اللّسانيّة بقدر ما أولوا أهميّة فائقة لتمثيل العلاقة القائمة بين اللّغة والعالم الخارجيّ[73].

فانسياق ي.فيستر وراء مقاربة المصطلح من خلال الأنماط المنطقيّة وتتبّع الخصائص الّتي يستوعبها المفهوم أو يمتدّ إليها جعلَه يتعامل مع العلم الّذي ينشُد بناء لغة له بعيدًا شيئًا ما عن نظام اللّغة الّتي لابدّ أن تنتمي إليها هذه الأخيرة !

oإنّ المِنوالَ الّذي يريد فيستر تحقيقَه شبيهٌ مِن عدّة نواحٍ بِما يُدعى(Métalangage) أو (Métalangue) الّتي « هي لُغةٌ صِيغت اصطناعيًّا، مِثل المَنطِق والرِّياضيّات، تَحتوي على مَخزونٍ مِن الألفاظ المُعرَّفة بِشكلٍ أحاديّ الدّلالة والصُّورة، مُحدّدة ومَحدودة بِواسطة مُصادراتٍ و قواعد مِن أجل جمع هذه المُصطلحات. وهي لُغة مَوضوعةٌ خصِّيصًا لأجل وَصفٍ علميٍّ لِلُّغات الطَّبيعيَّة المُسمَّاة بـ (اللُّغات المَوضوع) »[74].

oوتَعني عند يلمسلف في ميدان اللِّسانيّات لُغةً ذات مُحتوًى هو نفسه اللُّغة. فَيكون بِهذا المَفهوم كلُّ خطابٍ حوْل اللُّغة (Métalangue) يُمكِن أن يَنطبِق على المَعاجِم اللُّغويَّة والدِّراسات النّحويَّة والمَقالات اللِّسانيَّة. لكن بِهذا المَفهوم لا شكَّ أنَّ (Métalangue) سيفقد صرامتَه والمعنى الّذي كانت تُؤدِّيه في ظلِّ المَنطِق والرِّياضيّات. ثمَّ إنَّه تُستعمَل نفسُ المُفردات والقواعد التَّركيبيَّة بِالنِّسبة لِلُّغة و(Métalangue) مِمَّا سيخلُق غُموضًا جديدًا طالما حاول المَناطِقةُ تَفاديه[75].

oوالحال أنّه بالنّسبة للوصف اللّسانيّ فالأفضل أن يُتحدَّث عن (Métalinguistique) الّذي « هو استعمال لُغة مُعيَّنة في سبيل وَصف هذه اللُّغة. [...] ويَدلُّ هذا المُصطلح عند عُلماء الإناسة الأمريكيِّين على ما وراء اللُّغة من العالَم الخارجيّ (عين المُسمَّى، المعاني الوضعيَّة [أو الحقيقيَّة][76]، دلالات المَعاني[77])»[78].

o« على أنَّ من الحقائق العامّة ما يَتَّصل بالرّوابط الدّاخليّة القائمة في اللُّغة الواحدة بيْن رصيدها اللُّغويّ المُشترَك والمَنظومة الاصطلاحيّة لكلِّ نشاط من أنشطة الفكر، ذلك أنَّ كُلَّ علم ينحت لنفسه من اللُّغة معجمًا خاصّا، وإذا كانت الألفاظُ المُتداوَلة في رصيد اللُّغة صورةً للمُواضعة الجماعيَّة فإنّ المُصطلح العلميّ في سيّاق نفس النّظام اللُّغويّ يُصبح مُواضعةً مُضاعفةً إذ يتحوّل إلى اصطلاحٍ داخل الاصطلاح »[79].

oفهكذا تكون المعرفة العلميّة التي يُنظر إليها باعتبارها شيئًا متكامل التّجانس، هي النّموذج الذي ينصح باتّباعه من أجل تنظيم مفاهيم حقول الأنشطة كلّها. مع العلم أنّ الأواصر الرّابطة بين المواد العلميّة مفعمةٌ بالكلمات الّتي تنمّ عن ذلك، وهي النّاطقة الرّسميّة باسم المعارف المتناميّة. فإذا أُلغي المشترك اللّفظيّ (بمفهوميه: المتعدِّد الدّلاليّ والمشترك الصّوتيّ) مثلاً أو التّرادف الّذي يُستعان به في سبيل تقريب المفاهيم حتّى فيما بين الاختصاصيين فما بالك بمتوسّطي الثّقافة وعامّة النّاس، فماذا يبقى كطريق لإقامة تلك الأواصر؟ لأنّ ما التّرادف والمشترك اللّفظيّ سوى لغة ثانية أو ثالثة أو.. الوضْع الثّاني[80] (Métalangue) على حدّ قول غريماس (Greimas).

oفيلاحظ هنا إنكار فيستر، وإقصاؤه لكلّ الاختلافات التي تنطوي عليها المقامات الاجتماعيّة والثّقافيّة للأفراد والمجموعات السّكّانيّة الموزّعة في مختلف المناطق الجغرافيّة، وكذلك الوقائع الاقتصاديّة واللّغات (فيما يتعلّق بأحوالها الاجتماعيّة).

oفمهما يكنْ المجرى الّذي يتحدّد فيه التّقييس المصطلحيّ فلا يتمّ توحيد المعرفة إلاّ عن طريق الإجماع. فإذا اكتسبت المفاهيم القدرة على التّوحّد، وكذلك التّسميات ـــ بما أنّ معايير (ISO) تعكس هذا المطمح، فإنّ مجرى التّوحيد هذا قد يلغي تعسّفيًّا التّنويع التّسمويّ والمفهوميّ للواقع الذي كثيرًا ما يتباين من جهة إلى أخرى.

oإنّ الوظيفة الصّارمة التي أسندت إلى المصطلحيّات في ضوء نظريّة ي.فيستر هي إلصاق التّسميّات على المفاهيم، وهي ترمي بذلك إلى تأطير التّواصل المهنيّ، غير أنّ الواقع، أحيانا، لا يولي الأهمّية المستحقّة للقيمة التّواصليّة للمصطلحات في الخطاب المهنيّ، لأنّه قليلاً ما يؤخذ بعين الاعتبار طابعها التّداوليّ، فبالتّالي يندر الأخذ بالحسبان بُعدها التّواصليّ الحقّ، أضف إلى ذلك تجاذب شتّى الفروع العلميّة أطراف تلك القيمة.

oأُهمل، من جرّاء ما سبق ذكره، طابع المصطلحات الخطابيّ بقدر ما قُصِّر في إمكانيّات استعمالاتها نحويًا، إذ لم يعد يهمّ الوحدة المصطلحيّة سوى نفسها. وإنْ روعيت العواملُ السّياقيّة المحيطة بها فمن وجهة نظر استثنائيّة حيث يهتمّ فقط بأمر تقسيمها.

oكما تُقصي نظريّةُ ي. فيستر من سجلّ اهتماماتها دراسة تطوّر المفاهيم، إذ تذهب إلى أنّها ثابتة. فحتّى ولو لم تكن كذلك فهي تعالجها من الزّاوية الآنيّة الجادّة التي تبنّتها. وهي تفرض أنّ المفاهيم لابدّ أنْ يُنظر إليها في حالة سكونيّة. فإذا ما قورنت مع غيرها ففي الاتّجاه الأفقيّ وعبر الحقول المختلفة التي تتقلّب فيها على أوجه متنوّعة إمّا اتّفاقًا أو تضاربا. فلا مجالَ للحديث عن ماضي المفهوم أو عن أصله وفصله. فعلى الرّغم من أنّ ي. فيستر كان يدّعي استقاءَ أصولاً لنظريّته من نظريّة المعرفة، إلاّ أنّه يبدو غير مقتنع بِعماد المبادئ التي تَتمسّك بها هذه الأخيرة، ألا وهي: تحوّل التّصوّرات وعدم وُجود حقيقة مُتعالية وكونيّة، بل كلّ فترة مَعرفيّة تُشكّل حقيقتَها الخاصّة بِها. فهذا جان بياجي (J. Piaget) يُنبّه قائلاً:

o« بيد أنّ العلماء أخذوا يتوصّلون أكثرَ فأكثر، وتحت تأثيرِ متواردٍ لسلسة من العوامل، إلى اعتبار المعرفة في سيرٍ متواصلٍ أكثر ممّا هي حالة ثابتة، فكلّ كائن (أو موضوع ما) يسعى العلمُ إلى ثبتِه، ينبغي أن يحلّ من جديد في انقياد الصّيرورة »[81].

oويُقرّر آخَرون أنَّ صيرورة العِلم يَتحكَّم في مَجموعِها الهزّات الّتي تُوجِّهها حركاتُ النَّقض والدَّحْض والتَّجاوُز الّتي تعرض تَوجُّهنا نَحْوَ الحقيقة لِلتصدُّع والتَّشقُّق[82]. ثمّ إنّ ي. فيستر الّذي وضع المصطلحيّات في ملتقى ما بيم فروع علميّة معيّنة لاسيّما المنطق الذي لم يّعفَ من التّحوّل، قد وقع تناقض صريح إذ بينما يعترف بسعة مجال المصطلحيّات

وشمولها لعدّة جوانب المعرفة، بل قارب النّظرة التي تجعل منها علم العلوم، على غرار الإبستمولجيا التي يقول عنها جان بياجي: « إنّ الإبستمولجيا هي نظريّة المعرفة الصّالحة، مع أنّ المعرفة ليست حالة ثابتة، بل تشكّل جوهريّا مجرى، هو دائما مرور من صلاحية أقلّ شأنا إلى أخرى أرقى وأهمّ، لهذا تعتبر الإبستمولجيا ذات طبيعة وسائطيّة (تلعب دور الوساطة ما بين العلوم) »[83].

oسبق وأن علمنا بأنّ فيستر ينظر إلى المصطلحات باعتبارها وحدات لا تملك قيّمًا تداوليّة، ولا تعرف أيّ تنوّع دلاليّ لأنّها لا يُكترث بها إلاّ وهي متضمّنة في سجلّ واحد فحسب: السّجلّ الرّسميّ المهنيّ، الذي يحتاج إلى الدّقّة في التّواصل، « أمّا السّياق المحيط لبعض الكلمات الواصفة للأشياء أو الخبرات أو المفاهيم أو الاستدلالات والّتي تمنح أحيانا العناصر الضّروريّة لاستيعاب تصوّر معيّن (أو نظريّة ما) »[84]، فلم يحفل بالعناية الرّاشدة به، إذ مع العلم بأنّ مستويات التّخصّص في تنوّع مستمرّ فلم يرضَ فيستر إلاّ بصبّ الخطاب المتخصّص في قالب واحد يعرف بالتّواصل المهنيّ البحت الذي يتطلّب التّقييس الصّرف. إلاّ أنّ من المفروض أنّه يمكن اقتطاف تلك الكلمات (التي أشرنا إليها أعلاه) وإعادة استعمالها من طرف اللّسانيّ مثلا، على أساس أنّها سياقات نموذجيّة تساند وجود الكلمة ما دامت مستعملة في إطار طبيعيّ[85].

oيرمي التّقليديّون Les traditionalists[86] بانطلاقهم من المفهوم المحدّد تحديدًا دقيقًا، معتبرين إيّاه كوحدة: موضوع الدّراسة، إلى منح

كلّ مفهوم مكانة معيّنة في البنية المفهوميّة المنطقيّة. فالمفهوم المنظور إليه هذه النّظرة هو نوع من مفهوم بالغ غايته من حيث التّرتيب، أو في البنية المفهوميّة الأونتولوجيّ. يأخذ جذورَه في النّظرة الأرسطيّة إلى اللُّغة. «فحسب ليو برانشفيك (L. Brunschvicg) إنّ أرسطو يكون قد قعّد لا شعوريّا لخصائص لغته (الإغريقيّة) وفق مقتضيات كلّية خاصّة بالفكر. لقد تكرّر تناول هذا الموضوع ومن طرف مفكّرين يعتدّ بآرائهم »[87]. كلاّ، إنّ مثل هذا التّصوّر غريبٌ حقّا لا نحسب أصحابه إلاّ واقعين مرّة أخرى في جعل اللّغة والمنطق شيئا واحدا. واحتمالات انصراف أرسطو في قانونه إلى الخلط بين اللّغة والفكر لازالت تُثار، ولا ننسى أنّه المنطلق في المناقشات الطّويلة التي أسالت حبرا كثيرا حول هذه القضيّة. وفي هذا يقول آلان راي (Alain Rey) إنّها من تركات أرسطو.

o« تتبصّر المصطلحيّات التّقليديّة في المفاهيم كلّها بشكل واحد »[88]، أي وفق نفس المبادئ والطّرائق[89]. والحال أنّ ورود المفاهيم في سباقات متنوّعة، ومقامات مختلفة قد يؤثّر عليها وتتغيّر شكليّا. علاوة على أنّها قابلة للتّبدّل مضمونا وهذا عبر الزّمن.

oتتمثّل مثاليّة المدرسة الفيّينيّة في تصوّر إمكانيّة تحقيق لكلّ مفهوم مصطلحًا واحدًا فقط، ولكلّ مصطلح مفهوما واحدا فحسب، وبصورة دائمة. فاستقرّ همّها على عدم دراسة المصطلحات من منظور تزامنيّ، وباعتبار العلاقات بين المفاهيم فيما بينها عبْرَ بِناءٍ مَنطقيٍّ تَراتُبيٍّ، وعلاقة المفهوم بالمصطلح.

oفهذا البناء التّراتبيّ يؤدّي إلى تعريف قصديّ. يعيّن المفهوم البالغ غايته من حيث التّرتيب، متبوعًا بخواص تفاضليّة مكمّلة أفضل بتعريف امتداديّ (تعداد المفاهيم التّابعة لها). نستدعي هنا تصوّر برنار كمادا الذي نفض تصنيف الاستعمالات اللّغويّة تصنيفا تراتبيّا (Hierarchique) فنقول في شأنه إنّه في الواقع ردّ فعل ضدّ إخضاع اللّغة لآليّات منطقيّة بحتة لا يرتقي عبرها، وإلى أعلى قمّة فيها سوى المتواضعون عليها وهو أقلّية لابدّ أن تكون متميّزة.

oيقول جيرار جهامي في تقسيمات الألفاظ بين مدلولاتها النّحويّة وتصنيفاتها المنطقيّة ما يأتي:

o« إذا كانت نظرة النّحويّ إلى تراتبيّة الألفاظ تختلف عن تصنيفها عند أهل المنطق، فذلك مردّه إلى إعادة كلّ منهما بناء العالم وفقا لمعايير لسانيّة وفكريّة معا. فالأوّل يتبع نظام العلاقة البنيويّة الخاصّة بالأسماء على أنواعها (نكرة ومعرفة ـــ صفة ونعت ـــ فاعل ومفعول ـــ زمان ومكان ـــ هيئة وآلة ... الخ)، والأفعال على حالاتها (ماضي وحاضر ومستقبل)، والضّمائر (ظاهرة وباطنة)، والموصولات (حروف عطف وجرّ ونسبة)، والكلّ مضبوط بحركات تميّز معانيها، وعلاقات الإسناد جملا تربط بين مختلف علائقها. والثّاني يصنّف الموجودات عقليّا إلى أزواج تشمل وضعها أفقيّا وعموديّا متقابلة: الجزئيّ والخاصّ والمختلف يقابلها الكلّيّ والعامّ والمشترك. كذلك تتقابل أوصافها بين عرضّ مفارق وذاتيّ لازم. إنّه نظام العقل الجامع المحدّد والمولّد للكلّيّات المجرّدة عن الجزئيّات من الجزئيّات المحسوسة »[90].

o لا تأبه المصطلحيّات التّقليديّة بالدّراسة التّعاقبيّة Diachronique [91]، إذ مثلا في بعض أحوال التّواصل يستحسن بالفعل الاستعانة بالمعلومات الموسوعيّة، لأنّه في الحقيقة لا توجد البنى الطّرازيّة إلاّ ضمن ما أسمته المصطلحيّات التّقليديّة بالإعلام الموسوعيّ، أمّا النّظريّة السّوسيوقدراتيّة[92] تعتبر الوحدات الاستغراقيّة متضمّنة بصورة موسوعيّة، وكذلك جنسيّة وجزئيّة.

o فإذا كان هذا النّموذج النّظريّ، ومن زاوية تصوّره ذاته، يستجيب حقّا للانشغالات التّنميطيّة التي استدعته، فهو ـــ لا ريب ـــ عاجز عن الإحاطة بالعديد من الملاحظات التّجريبيّة في حالات واقعيّة ملموسة للتّواصل المهنيّ، كتلك التي يتعرّض لها الباحث المتخصّص حينما يُطلب منه إنجاز بحث موجّه إلى المتخصّصين من جهة، ويُرجى منه تبسيط المفاهيم لفائدة المبتدئين من جهة أخرى[93].

oثمّ من جهة أخرى ليس من النّادر، وعلى الرّغم من المجهودات الرّامية إلى التّنميط، أن يتبوّأ المصطلح المزدوج مكانا ذا بال (واحد رسميّ، وآخر غير رسميّ) داخل نفس المؤسّسة ونفس الهيئة. ومهما كثرت المحاولات السّاعية إلى التّقليص من شيوع المصطلحات المتعدّدة المفاهيم، فمتعدّد المعاني فرض نفسه بشكل واضح، لأنّ مجالات مثل المعلوميّات، والبيوكمياء، وعلم الطّيران تستثمر إلى أقصى حدّ الاستعارة كطريقة للتّسمية، ومصدرا ثقافيّا للمفهوميّة.

خاتمة

هكذا، وإن تبقى هذه مجرّد نقائص، فإنّ تجربة الرّجل الميدانيّة (يوجين فيستر) تحول دون أن يأفل نجمُه. فهذه الثّغرات سرعان ما أثارت اهتمام العاملين في مَيدان المصطلح كلّ من زاويّته الاختصاصيّة. لهذا أطلقنا عليْها تسميّة الإسهامات. كما نستنتج مما سبق عرضُه أنّ الدراسات التي تُقام على المصطلحات بدأت في النهوض بعد التعثّر الذي أعقب النظريّة العامّة للمصطلحات في نكستها المصيريّة، وكذلك بعد الاحتياجات التي أبدتها جميع العلوم وبدون استثناء أيٍّ منها. وفي نفس الوقت كانت هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة النظرية التي كانت لا تزال تتحكّم في زمام أمور هذا المجال من منطلق اهتمامه بمصطلحات العلوم. غير أنّ ما تغيّر هذه المرّة هو إيغال المصطلحيّات في التعامل مع المفاهيم التي تمثّلها المصطلحات أو غيرها من الرموز اللغويّة وغير اللغويّة، فصارت العلاقات المفاهيميّة تشكّل جزءاً كبيراً من اهتمام المصطلحيّات، وذلك على الرغم من صعوبة تمثيلها لغويّاً.

هوامش ومراجع:

1 يقصُد بهذا المُصطلح: (L'étymologie)، يُنظَر: عبد السلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات: عربي ـــ فرنسي، فرنسي ـــ عربي (مع مقدّمة في علم المصطلح)، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984، ص.21.

2 يقصُد بهذيْن المُصطلحيْن على التّوالي: (LA lexicographie) و(LA lexicologie)، يُنظَر: المَرجِع نفسه، ص.21.

3 المَرجِع نفسه، ص.22.

4 عبد السلام المسدّي، مباحث تَأسيسيَّة في اللّسانيَّات، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله للنَّشر والتَّوزيع، تونس، (د.ت)، ص.121.

5 يُنظَر:

J. –B. Marcellesi et B. Gardin, Sociolinguistique: Approches, théorie, pratique,T.1, Ed. PUF, Paris, 1980, p.11.

6 يُنظَر:

Marcel Cohen, Matériaux pour une sociologie du langage, Ed. Albin Michel, Paris, 1956.

7 يُنظَر:

P. Achard, La sociologie du langage, Coll. Que sais-je ?, n° 2720, Ed. PUF, Paris, 1993.

8 يُنْظَر:

J. A. Fishman, La sociolinguistique, Ed. Labor, Bruxelles, Nathan, Paris, 1971, p.19.

يُطَّلع على سبيل المِثال ص.19. حيث استعمل المُؤلِّف ، ومرَّةً واحِدة (sociologie du langage) مرَّتيْن مصطلح وتكرَّر هذا التَّناوُب في الاستِعمال في (sociolinguistique)مصطلح ثَنايَا الكِتاب عِدَّة مرَّات.

9 يُنظَر:

Christian Baylan, Sociolinguistique: société, langue et discours, Coll. Nathan-Université, 2 éme éd, Ed. Nathan, Paris, 1996, p.276

10 هذا بِالضَّبط ما تَخوَّفنا منه أعلاه في مُلاحظات المُقتَرَح الأَوَّل.

11 عبد السَّلام المَسدِّي، قاموس اللِّسانيَّات..، ص.11.

12 يُنْظَر: C. Bouton, La linguistique appliquée, Coll. Que sais-je ?, 2 éme éd, PUF, Paris, 1984, p.66-68.

13 يُنظَر: Joëlle Redouane, La traductologie: science et philosophie de la traduction, Ed. OPU, Alger, 1985, p.42.

14 يُنظَر:

Abdelmadjid Ali Bouacha, Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984, p.06.

15 ينظر: R. Dubuc, Manuel pratique de terminologie, Linguatech (Montréal), C. I. L. F (Paris), (s.d), p.03.

16 – نَقل محمد الديداوي هذا الاسم إلى العَربيَّة مُعتَمِدًا الرّسم الكِتابِيّ الآتِيّ: ساغر، يُنظَر: م. الديداوي، المَرجِع السَّابِق، ص.45. على أنَّه واضِحٌ هنا أمرُ نُطق حرف G بِصوت ج بِتعريبِه.

17 ذلك التّطبيق الذي يقام له وزن، ويرى ساجر أنّه ذو وظائف من حقّها أن يُنظر إليها؛ كالتّواصل بين الأخصّائيّين، وإقرار اللّغات التّقنيّة.

18 ينظر:

J. C. Sager, A pratical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990, p.2.

19 هذه تَسميَّة لِنوعٍ مِن المُصطلحيَّات الّتي تُعنى بِمنح الأخِصَّائِيِّين تَكوينًا في طرائِق وضعِ المُصطلحات. يُنْظَر: Danielle Candel, Néologie et terminologie : activités et réflexions, Terminologies nouvelles , n° 20.., p. 47.

وأُطلقت هذه التّسميّة نسبَةً إلى التّوليد المُصطلحيّ الإبتدائيّ Néologie primaire المَوضوع في مُقابل التّوليد المُصطَلحيّ المُترجم الّذي نَشغُل به بَحثنا هذا، يُنظَر: أدناه، ص.160 وما يتبع، وكذلك:

Adrien Hermans et Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles , n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Rint, 1999., p. 37.

20 وسيحظى هذا المنظور في التّسعينيّات باهتمام المصطلحيّين المحترفين، يُنْظَر:

Marcel Diki-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21 (Terminologie et diversité culturelle), Rifal, 2000, p.27-31.

21 Jean-Claude Corbeil, Pédagogie de l'implantation de la terminologie, in Aménagement de la terminologie : Diffusion et implantation, (Actes du 4éme colloque O. L. F – S. T .Q de terminologie), Québec, 1983, p.180.

22 - J. -C. Corbeil, Op. cit., p.179-183 et p.983.

23 - Maria-Teresa Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998, p.32. L'auteur cite : Robert Dubuc,

Manuel pratique de terminologie, 3 éme èd. Brossard (Québec), Linguatech (Montréal), 1992, p.01 et 03.

24 - P. Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.12.

25- Idem., p.24.

26 - Ibid.,p.21.

27 - يُنظَر: المَرجِع نفسه، ص.11. تُؤَكِّد اللِّسانيَّات الجوانِبَ التَّطبيقيَّة لِلوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة.

28 - يُنْظَر: P. Lerat, Op. cit., p.16.

29 يُنْظَر: المَرجِع نفسه، ص.17.

30 يُنْظَر:

Peter Wexler, La formation du vocabulaires des chemins de fer en France (1778-1842), Droz, Genève, 1955.

31 يُنظَر:

Louis-Jean Calvet, Pour et contre Saussure : vers une linguistique sociale, Ed. Payot, Paris, 1975, p.18.

32 أجل، لم نطّلع على مُؤلَّفٍ عولِجت فيه قضيّة اللُّغة المُتخصِّصة مِن غير أن يُتطرَّق إلى هذا التّمييز. يُنظَر على سبيل المِثال: الطّاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، رسالة لِنيل

درجة ماجستير، مُقدّمة لِمعهد اللُّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، 1985، ص.54-30. و م. ف. حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.07- 16.

33 محمود فهمي حجازي، المرجِع نفسه، ص.15.

34 يُنظَر:

M. -T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.149-151. نقلته عن: P. Lerat, Terminologie et sémantique descriptive, La banque des mots, numéro spécial, 1988, p.12-13.

35 -علي القاسمي، المصطلحيّة (علم المصطلحات) النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللّسان العربيّ..، ص.12.

36 -بدت الإرهاصات الأولى لِهذه النّظريّة في مُؤلَّفها القيِّم المَوسوم La terminologie : théorie, méthode et application,.. وهي الّتي ستسمّيها م. ت. كابري فيما بعد بنَظريَّة البوّابات. يُنظَر: أسفله، الفصل الثّالِث، ص.133-101.

37 يُنظَر:

M. -T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.136-140.

38 يُنظَر: المرجِع نفسه، ص.149.

39 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر، (د. ت)، ص.14.

40 أحمد الخطاب، المُصطلحاتُ العلميّة وأهميّتُها في مَجال التّرجمة: العُلوم الطّبيعيّة كنموذج، ضِمن التّرجمة العلميّة (أعمال ندوة لجنة اللّغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة حول التّرجمة، المنعقدة بطنجة، 11 و12 ديسمبر 1995)، سلسلة النّدوات، مطبوعات أكاديميّة المملكة المغربيّة، الرّباط، 1995، ص.186.

41 يُنظَر: P. Lerat, Op. cit., p.23.

42 محمود فهمي حجازي، المرجع نفسه، ص.13. نقله عن: « المَدخل إلى علم التّسميات »Th. Schippan, Einfühung in die semasiologie, Leipzig, 1979. . لم يشِرْ المُقتبِسُ إلى دار النّشر ولا رقم الصّفحة.

43 عبد السّلام المسدّي، المصطلح النّقدي، مُؤسّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994، ص.11.

44 عبد السلام المسدّي، المصطلح النّقدي..، ص.14-13.

45 - M. T. Cabré, La terminologie.., p.193.

46 -بيتر نيومارك، الجامع في التّرجمة، ترجمة وإعداد حسن سعيد غزالة، إيلجا، فليتا ـــ مالطا، 1992، ص.211- 212.

47-Roger Goffin, La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 2, 1985, p.13.

48-Bertil Malmberg, Analyse du langage au XX e siècle : Théories et méthodes, 1° éd. P U F, Paris, 1983, p.308.

49- M. -T. Cabré, La terminologie.., p.65. Elle cite : R. Goffin, La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 2, p.13.

50-(Lexicale competence).

51 - عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة، دار تبقال للنّشر، الدّار البيضاء، ط.2، المغرب، 1992، ص.15.

52 يُنظَر: B. Malmberg, Op. cit, p 219.، ويُقارن مع نظرة المصطلحيّات الحديثة إلى الدّليل اللّغويّ، وهي تتبنّى ثلاثيّة الجانب التي أدخلها بيرس Peirce في السّميائيّات، ووظّفها الأمريكيّ شارل موريس C. Morris في شروط دلاليّة الدّليل اللّغويّ.

53- (Sous- code)

54 -خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000، ص.103.

55 ينظر: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthodes et application.., p.229. ، حيث تذكر ثلاثة أقطاب

بحثوا في المصطلحيّات من هذه الزّاوية، وهم:Yves Gambier, Louis Guespin et François Gaudin.

56 - ينظر مثلاً الأعمال التي تضمّنها هذا المجلّد:

« Parcours linguistiques de discours spécialisé », Textes réuinis par Sophie Moirand et autres, du colloque organisé en Sorbonne, les 23-24-25 septembre 1992, Coll : Science pour la communication, Peter Lang, B. U de Grenoble, 1993.

57 خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات..، ص.168. نَقلته عن:

H. Rucks, Linguistique textuelle et enseignement du français, Hatier, Paris, 1980.

58 Louis Guilbert, Dictionnaire et linguistique : Essai de typologie des dictionnaires monolingues français contemporains , in Langue française, n° 02 (Le lexique), Ed. Larousse, Paris, 1969, p.11-12

59 Bernard Quemada, Technique et langage, in Histoire des techniques, Bertrand Gille, Coll. La pléiade, Gallimard, Paris, 1978, p.1153. Cité par M. T. Cabré, La terminologie..., p.119.

60 G. Mounin, La linguistique comme science auxiliaire

dans les disciplines juridiques, META, vol 24, n° 1, 1979, p.13. Cité par M. -T. Cabré, La terminologie.., p.13.

61 يُنظَر ما قلناه عن معجم فيستر وشلومان: أعلاه، ص.. وينظر النّتائج التي توصّلت إليها النّدوة حول التّعريف بفرنسا في مجلّد: " La définition ", Actes du colloque " La definition " organisé par le CELEX de l'univ. Paris-nord, Paris, les 18 et 19 novembre 1988, Editeurs : Jacques Chaurand et Francis Maziére, Librairie Larousse, Paris, 1990, 303 pages.

و ينظر أيضًا مقال " كوندل " في:

Danielle Candel, La definition chez les scientifiques, Terminologies nouvelles (Terminologie et diversité culturelle), n° 21.., p.52-57.

62- André Martinet, Syntaxe générale, Armand Colin, Paris, 1985, p.07-08.

63 يُنظَر:

M. –T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes, Terminologies Nouvelles, n° 21.., p.11-13.

64 محمود فهمي حجازي، الأسس ..، نقله عن بحث فيستر:

E. wüster, Die Allegemeine terminologielehre – Ein

Greuzgbiet Zwischen sprachwissenschatft, Logik, ontologik, informatik und der sachwissenschaft, in Linguistics, n° 119, 1974, p.62-106.

65 يُنظَر حولَ لُغات الاختصاصات: أعلاه، ص.77-70.

66- Anouck Jaccarini, utilisation d'une banque de texte en terminologie, Terminologie nouvelles, Rint, n° 20, Belgique, décembre 1999, p.18.

67 ينظر:

Helmut Felber, Terminologie manuel, Infoterm, UNEESCO, Paris, 1984, p.103.

68 ينظر: المرجع نفسه، ص.103.

69-R. Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles, n° 21.., p.61.

70 -يُنظَر:

Michel Galmiche, Sémantique linguistique et logique: un exemple; la théorie de R. Montague, Coll. Linguistique nouvelle, 1ère éd, PUF, Paris, 1991, p.10.

- يُنظَر:

Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1963, p.127.

72 -يُنظَر:

Louis Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. Du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1971, p.31.

73 -يُنظَر: Michel Galmiche, Op. cit., p.10.

74-Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, 2éme éd. Quadrige / PUF, 1995, Paris, p.212-213.

75 يُنظَر:

Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique.., p.213.

76 -وهذا حسب ترجمة القاموس المُوحَّد لِمُصطلح: Dénotation.
يُنظَر: القاموس المُوحَّد..، م.694، ص.37.

77 -وكذلك حسب ترجمة القاموس المُوحَّد لِمُصطلح: Connotation. يُنظَر: المَرجِع نَفسه، م.554، ص.30.

78-Georges Mounin, Op. cit., p213.

79 - عبد السلام المسدّي، المصطلح النّقدي..، ص.14-13.

80 يُنظَر: المعجم المُوحّد..، م.1672، ص.86.

81 J. Piaget, Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance, Ed. Denoël Gonthier, Paris, 1970, p.12.

82- يُنْظَر: M. Fichant et M. Pecheux, Sur l'histoire des sciences, Ed. Maspéro, Paris, 1969, p.08

83 J. Piaget, Ibid, p.12.

84 D. Candel, Le discours définitoire : variations discursive chez les scientifiques, in Parcours linguistique de discours spécialisés, (Colloque organisé en Sorbonne les 23-24-25 sept 1992), textes réunis par Sophie Moirand et autres, Peter Lang, B. U. de Grenoble, 1993, p.33.

85 يُنظَر: المرجع نفسه، ص.34-33.

86 سمّاهم تمرمان تقليديّين لأنّهم لازالوا تابعين لمدرسة فيستر إلى يومنا هذا.

87- Alain Rey, Théorie du signe et du sens, Coll: Lectures, Ed. Klincksieck, Paris, 1973, p.22. Ouv. cité : Léon Brunschvicg, Les ages de l'intelligence.

بالنّسبة للمُفكّرين الّذين يَتحدَّث عنهم ألان رايْ نُشير إلى:

E. Benveniste, Problème de linguistique générale. "

Catégories de pensée et catégorie de langues ".

88- M. -T. Cabré, La terminologie.., p.304

89- ISO 704 : Principes et méthodes de la terminologie. O. I. T. Genève, 1987, p.16.

90 -جيرار جيهامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة: دراسة تحليليّة نقديّة، سلسلة المكتبة الفلسفيّة، ط.1، دار المشرق، بيروت، 1994، ص.163.

91 - لمعرفة مميّزات المصطلحين: التّعاقبيّة والتّزامنيّة، ينظر: أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.23، القاهرة، جوان 1998، ص.08.

92- Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie.., p.60.

93-Marcel Diki-Kidiri, Terminologie et diversité culturelle.., p.5-6.